الآداب | مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات والبحوث الإنسانية
(EISSN): 2707-5192 ISSN: 2616-5864

18 العدد الثامن عشر
مـــارس 2021

الوسائل الدبلوماسية لتسوية المنازعات الدولية

دراسة حالة اليمن

د. إسهام عبدالله الارياني *

Eshamabdullah@yahoo.com

الملخّص:

تعد الدبلوماسية المحركَ الأساسي في العلاقات الدولية بعد أن كانت تلك العلاقات تقوم على أساس القوة، وقد أدى ظهور المنظمات الدولية إلى تحقيق حالة من التفاهم بين الدول لاستخدام الدبلوماسية في إدارة علاقاتها، فلو لم تكن الدبلوماسية موجودة لأصبح منطق القوة الغاشمة هو السائد في فرض إدارة العلاقات بين الدول، وقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث هي: المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة. المبحث الثاني: المسئوليات الرئيسية للعمل الدبلوماسي. المبحث الثالث: المفاوضات اليمنية اليمنية (دراسة الحالة). وقد كان من نتائج الدراسة ما يأتي: - أن الدبلوماسية بآلياتها ووسائلها المختلفة هي الأنسب في التعامل مع بعض الأزمات والمنازعات الدولية. - تعد الدبلوماسية ممثلة في العمل الدبلوماسي الأداة المثلى لإدارة الأزمات السياسية والصراعات بين الدول عند استشعار المفاوضين في تلك الدول دورهم والمسئولية الملقاة على عواتقهم. - فشلت الدبلوماسية إلى الآن في حل الأزمة اليمنية وذلك نتيجة لعدم إدراك واستشعار المفاوضين اليمنيين المسئولية تجاه وطنهم اليمن.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الدولية، الوسائل الدبلوماسية، النزعات الدولية، المفاوضات.

* أستاذ العلوم السياسية المساعد - مركز الدراسات والبحوث اليمني - الجمهورية اليمنية.

DOI: 10.35696/1915-000-018-010

الآداب | مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات والبحوث الإنسانية
(EISSN): 2707-5192 ISSN: 2616-5864

Diplomatic Procedures for Settling International Dispute:

A Case Study of Yemen

Dr. Esham Abdullah Al-Eryani*

Eshamabdullah@yahoo.com

Abstract:

Diplomacy is considered the main motive in the international relations as an alternative to the previous power-based relations. The emergence of international organizations has led to a state of agreement among countries to use diplomacy to manage inter-countries relations. Thus، without diplomacy, the brutal force concept would control international relations. This study has been divided into three sections: 1- Theoretical background of the study. 2-The main responsibilities of the diplomatic role. 3- The Yemeni negotiations (a case study). The results of this study have revealed the following: Diplomacy tools and strategies are the most appropriate to deal with some international conflicts. Diplomatic work is the best tool to manage political conflicts among countries when the negotiators understand their role and responsibilities deeply. Diplomacy has failed to resolve the conflicts in Yemen because the Yemeni negotiators do not feel their responsibilities towards their country - Yemen.

Keywords: International Relations, Diplomatic means, International trends, Negotiations.

* Assistant Professor of Political Science- Yemen Center for Studies and Research- Republic of Yemen.

مقدمة:

أصبحت الدبلوماسية المحرك الأساسي في العلاقات الدولية بعد أن كانت العلاقات بين الدول تقوم على أساس القوة؛ حيث كانت الدول تعيش في حالة انعزال، وهذا لا يعني عدم وجود علاقات دبلوماسية، فالدبلوماسية قديمة قدم التاريخ، فقد استطاعت الدبلوماسية تطوير العلاقات بين الدول عن طريق إحلال الحوار فيما بينها، أي أن الدول سعت إلى القضاء على منطق استخدام القوة في إدارة علاقاتها، واللجوء إلى الحوار في الحصول على حقوقها؛ حيث أصبح للدبلوماسية دور كبير في الوقت الحاضر، أسهم في تفادي الكثير من النزاعات الدولية المسلحة؛ لذلك أصبحت الدبلوماسية أداة للتعاون بين الدول وأداة لإدارة علاقاتها، وسمة بارزة في العلاقات الدولية في الوقت الحاضر.

كما أدى ظهور المنظمات الدولية إلى تحقيق حالة من التفاهم بين الدول واستخدام الدبلوماسية في إدارة علاقاتها، أي أن دول العالم أخذت تعمل على حل مشاكلها عن طريق الوسائل الدبلوماسية في التعامل مع المنازعات فيما بينها، سواء كانت قانونية أم سياسية، أم عسكرية، في بعض الحالات.

ولعبت الدبلوماسية دورًا مهمًا في التعامل مع النزاعات وحلها، فلو لم تكن هنالك دبلوماسية لأصبح منطق القوة الغاشمة هو السائد في فرض إرادة الدول القوية على الدول الضعيفة.

وسيتم في هذه الدراسة تناول الدبلوماسية ووسائلها ودورها في حل النزاع الجاري في اليمن؛ وفقًا لما يأتي:

مشكلة الدراسة:

تتمثل المشكلة البحثية في التساؤلين البحثيين الآتيين:

التساؤل البحثي الأول:

هل نجحت الوسائل الدبلوماسية في إدارة العلاقات الدولية والتعامل مع المنازعات الدولية بالشكل المطلوب؟

التساؤل البحثي الثاني:

ما مدى نجاح المفاوضات الدبلوماسية في حل الأزمة اليمنية وإنهاء الحرب والصراع الدائر في اليمن؟

فرضيات الدراسة:

ستقوم الدراسة على فرضيتين رئيسيتين هما:

الفرضية الأولى:

لعبت الوسائل الدبلوماسية دورًا فاعلًا في إدارة العلاقات الدولية في بعض المنازعات، فكلما استخدمت الوسائل الدبلوماسية المناسبة في تلك المنازعات الدولية، سارت العلاقات في مسارها الصحيح.

الفرضية الثانية:

أدى الاختلاف السياسي بين المتفاوضين اليمنيين إلى فشل المفاوضات، التي تعد أداة من أدوات العمل الدبلوماسي في حل الأزمة اليمنية، وإنهاء الحرب والصراع الدائر في اليمن.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

1- كونها ستتناول الوسائل الدبلوماسية ودورها في إدارة العلاقات الدولية عمومًا، والنزاعات الدولية على وجه التحديد، وكون الدبلوماسية من الموضوعات المهمة في العلوم السياسية بشكل عام، والعلاقات الدولية بشكل خاص.

2- أنها ستمكننا من التعرف على دور الوسائل الدبلوماسية في إدارة المنازعات الدولية، وحل بعض تلك النزاعات.

3- التعرف على حقيقة الدور الذي لعبته المفاوضات الدبلوماسية اليمنية، باعتبارها من أدوات العمل الدبلوماسي في حل الأزمة اليمنية، وإنهاء الحرب والصراع الدائر في اليمن.

منهج الدراسة:

سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ للاستفادة منه فيما يتعلق بالحديث عن الوسائل الدبلوماسية، واستخدام بعض الدول لها في إدارة منازعاتها مع دول أخرى، ومن ثم سيتم تحليل ما تم جمعه من مادة علمية حول موضوع الدراسة، وبيان دور تلك الوسائل في تطوير العلاقات الدولية. كما ستستخدم الدراسة منهج دراسة الحالة؛ على اعتبار أنه سيوضح دور آليات العمل الدبلوماسي في حل الأزمة اليمنية، وإنهاء الحرب والصراع فيها، المتمثلة في المفاوضات التي جرت بين الأطراف اليمنية برعاية أممية.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (ورود عامر شاكر2016م بعنوان (الدبلوماسية الجماعية متعددة الأطراف، وقد هدفت الدراسة إلى البحث في الدبلوماسية الجماعية، ومعرفة إشكالية التمييز بين أنواع ومفهوم الدبلوماسية متعددة الأطراف، وآليات عملها ونتائجها.

أما أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فيمكن إيجازها فيما يأتي:

- أن الدبلوماسية الجماعية هي الدبلوماسية الحديثة التي تتم بين مجموعة من الدول، سواء عن طريق المؤتمرات والاجتماعات الدولية، أم من خلال المنظمات الدولية، على عكس الدبلوماسية التقليدية التي تتم بين دولتين.
- أن الدبلوماسية الجماعية عملت على إقامة الكثير من المؤتمرات والاجتماعات الدولية من أجل وضع قواعد للسلام، وأخذت تتطرق إلى جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها؛ بهدف بناء سلم عالمي بطريقة إيجابية.
- أن الدبلوماسية الجماعية في المنظمات الدولية -وإن كانت تنطلق في إطار عالمي- تتمثل طبيعتها الأساسية في التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء في المنظمة؛ بهدف تحقيق التكامل بين الدول الأعضاء.

ومن أهم التوصيات التي أوردتها الدراسة ما يأتي:

- زيادة العمل من أجل تفعيل الدبلوماسية الجماعية؛ فهي من تحقق مصالح عدد كبير من الدول الأعضاء، وتحقق التكامل فيما بينها.
- الدفع بالعمل بالدبلوماسية الجماعية، وإيجاد حلول للمشكلات التي تواجه الدول الأعضاء، والعمل على استئصال الفقر والمجاعة، ومكافحة الأمراض، وتحسين البيئة الخاصة بالدول.

2- دراسة (عبد الحميد العواض القطيني 2016) بعنوان (الوسائل السلمية لتسوية النزاع الدولي)، وقد هدفت هذه الدراسة إلى ما يأتي:

- التعرف على وسائل تسوية النزاعات الدولية، باعتبارها إحدى وسائل القانون الدولي العام التي تسهم في تسوية وحل النزاعات الدولية.
- ضمان عدم زعزعة الاستقرار والأمن الدوليين، والحد من انتشار ثقافة العنف بين الشعوب، عن طريق إعمال الوسائل الدبلوماسية.

كما توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من أهمها:

- أن ما يدور على مسرح العلاقات الدولية من حروب ودمار وإزهاق للأرواح ناتج عن النزاعات الدولية، فهي السبب الرئيسي والمباشر فيها.
- على الرغم من أن النزاعات تعد السمة المميزة للعلاقات الدولية في عالمنا المعاصر، فإنها لم تثن محبي السلام عن وضع القواعد التي تنظم سير العلاقات الدولية، التي تقلل من استخدم الحرب في العلاقات الدولية، وتشجيع الحلول السلمية.
- أدى ظهور المنظمات الدولية إلى تسوية النزاعات الدولية من خلال مواثيقها؛ حيث أفردت لها مواد خاصة وفق رؤية كل منها، ومن أمثلة تلك المنظماتِ فروع المنظمات التابعة للأمم المتحدة.

أما التوصيات التي أوصت بها الدراسة فأهمها ما يأتي:

- ضرورة دراسة أسباب النزاعات ووضع المعالجات المناسبة لها قبل أن تستفحل وتصل إلى حد المواجهة المسلحة، والحث على حلها بالطرق السلمية.
- دعم الجهود الرامية إلى التركيز على الحلول السلمية للنزاعات الدولية والعمل على إبراز أهميتها، من خلال فقهاء القانون الدولي وكتاباتهم، وأن يُفرد لها مساحات أكبر في دراسات القانون الدولي العام، وفي كليات الحقوق، وتشجيع البحوث العلمية في مجال التسوية السلمية.
- العمل على تشجيع جهود المنظمات الدولية وتطويرها، من خلال مراجعة وتنقيح مواثيقها؛ حتى تواكب متطلبات الوضع على الساحة الدولية.

3 – دراسة (بودر دابن منيرة 2009) بعنوان (دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية)، وقد هدفت الدراسة إلى ما يأتي:

- التعرف على الدبلوماسية غير الرسمية ودورها في تحقيق أهداف وأولويات السياسة الخارجية.
- تحديد أهم الأطراف والوسائل التي تمارس هذا النوع من الدبلوماسية، وتصنيف أنشطتها في مجال التنمية وحماية حقوق الإنسان وإحلال السلام الدولي.
- التعرف على أهم التحديات التي تحول دون تحقيق الدبلوماسية غير الرسمية لأهداف وأولويات السياسة الخارجية.
- بروز الدور المؤثر للدبلوماسية غير الرسمية، التي تتحدد أساسًا في أنشطة دبلوماسية بعيدة عن العلاقات الحكومية والرسمية.
- ضرورة تأييد عملية الاعتماد على المنظمات غير الحكومية في ممارسة العمل الدبلوماسي؛ نتيجة لتنامي دورها في تعزيز العلاقات؛ حيث يستهدف هذا النوع من

الدبلوماسية -عن طريق هذه الفواعل- مخاطبة الشعوب، والرأي العام بصورة غير رسمية.

ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة:

- إعداد استراتيجية جديدة للدبلوماسية الرسمية تحتوي على الأهداف المحورية، والوسائل الرئيسية؛ من أجل تحقيقها على المدى البعيد، وإعداد خطط تسوية للتعامل فيما بين الدول، والارتقاء بقدرات المؤسسات غير الرسمية المسؤولة عن تنفيذ أنشطة الدبلوماسية الشعبية.

- مضاعفة أنشطة الدبلوماسية غير الرسمية، وتفعيل برامجها وآفاق التعاون المشترك بين الدول؛ وذلك لما لهذه الأداة من دور في تنفيذ السياسات الخارجية للدول، وتعزيز آلية الحوار وسياسات التعاون بين الشعوب والأمم.

- إدماج هذا النوع من الدبلوماسية في صياغة القرارات وتنفيذها، وتخصيص المزيد من المواد لبرامج جيدة التصميم والإعداد في مجال الدبلوماسية غير الرسمية.

- دعم الجهات غير الرسمية المتمثلة في المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام، وتفعيل ممارساتها بشكل يسمح لها بالمشاركة الفعالة في إطار عملها الدبلوماسي؛ انطلاقًا من دورها المتنامي بما يتماشى والتغيرات الدولية الراهنة.

وبالنسبة لما ستضيفه الدراسة التي نحن بصددها فيما يتعلق بنطاقها، فيتمثل فيما يأتي:

1- أنها ستتناول وسيلة من وسائل العمل الدبلوماسي، وتتمثل في التفاوض، ومحاولة التعرف على محورية هذه الوسيلة في تسوية المنازعات الدولية.

2- كما أن ما يميز هذه الدراسة هو أنها ستتناول النموذج اليمني كدراسة حالة، وكيفية استخدام التفاوض وسيلة دبلوماسية؛ لمحاولة الوصول إلى تسوية عادلة لما يحدث في اليمن.

أما ما يتعلق بدراستنا فسيتم تقسيمها إلى ثلاثة مباحث، سيتناول المبحث الأول الإطار النظري للدراسة، في حين سيتناول المبحث الثاني المسؤوليات الرئيسية للعمل الدبلوماسي، وأما المبحث الثالث فقد خُصص للوسائل الدبلوماسية في فض المنازعات الدولية، وأما المبحث الرابع فقد جاء بعنوان: (المفاوضات اليمنية: دراسة حالة)، وأخيرًا الخاتمة.

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

إذا كانت الدويلات القديمة التي سكنت وادي الرافدين ووادي النيل قد عرفت الدبلوماسية بشكلها المتطور، فإن الشريعة الإسلامية قد طبقت المفهوم الإنساني والأخلاقي للدبلوماسية بشكل لم تصل إليه المجتمعات الغربية إلا في الوقت الحاضر. والدبلوماسية مصطلح غربي انتقل إلى أغلب اللغات، وهو المصطلح السائد حاليًّا، والمستعمل في العلاقات الدولية على مستوى العالم اليوم، وقد اختلفت الآراء في تحديد معنى كلمة الدبلوماسية؛ حيث تباينت الآراء الفكرية والسياسية والفقهية؛ الأمر الذي أدى إلى ظهور عدة تعريفات وأنواع متعددة للدبلوماسية، منها: الدبلوماسية الجماعية، والدبلوماسية الشعبية، ودبلوماسية المؤتمرات، ودبلوماسية القمة، والدبلوماسية الوقائية[1]. وفي هذا المبحث سيتم تناول محورين رئيسيين هما:

المحور الأول: تحديد المفاهيم والمصطلحات.

المحور الثاني: أنواع الدبلوماسية.

المحور الأول: تحديد المفاهيم والمصطلحات

سيتم هنا تناول المفهومين الرئيسيين في الدراسة وهما: الدبلوماسية، والعلاقات الدولية. فالدبلوماسية -من حيث إنها علم وفن في جوهرها- تضم موضوعًا واضحًا ومحددًا في مفهومه وإطاره، إلا أن المفكرين قد اختلفوا في تعريفها، كلًا حسب رؤيته الخاصة. وسيتم تناول المفهومين وفقًا للترتيب الآتي:

أولًا: مفهوم الدبلوماسية

تحمل كلمة الدبلوماسية معاني مختلفة، رغم أنها تحمل معنى واحدا يتمثل في هدفها المتمثل في إدارة العلاقات الدولية في المقام الأول، فهي تُستخدم مرادفا للمفاوضة، وما يتبع ذلك من المراسيم، والمجاملات، وأساليب اللياقة، ويمكن أن تستخدم مرادفا للسياسة الخارجية، بما تعنيه من تنفيذ وإعداد لها، كما تستخدم بمعنى الجهاز الذي يدير الشؤون الخارجية للدولة، وقد ربط البعض بينها وبين العمل السياسي، فيرون أنها تعني مباشرة مهنة رجل السياسة (عمل إسناد علمي).

كما يمكن أن تدل في معانٍ أخرى على طبع أو موهبة أو لباقة أو مهارة وكياسة في تسيير المفاوضات والمحادثات الدولية، وتعني عند البعض نظرة إيجابية، بمعنى اللياقة والبراعة، خاصة عندما تستخدم صفة لشخص معين، واعتباره يتحلى بدبلوماسية عالية، كما أنها تعني عند آخرين: نظرة سلبية، كالقول -مثلًا-: إن الدبلوماسية معناها الدهاء والمكر والخداع والرياء، وحتى الغموض، خاصة عندما تقول: إن هذا الشخص دبلوماسي، أي إنه يستخدم وسائل غامضة مليئة بالحيل والخداع ليصل إلى أهدافه ويحقق طموحاته.

غير أن هذه المعاني المختلفة لمفهوم الدبلوماسية تبقى في إطار الوصف، إذ لم نعطها المعنى العلمي الصحيح الذي يحدد أصولها وأساليبها وقواعدها، التي تنظم علاقات الأمم والشعوب والدول بعضها ببعض؛ كي لا نقع في لبس وغموض هذه المعاني المختلفة[2].

ولو أردنا التأصيل التاريخي لمفهوم الدبلوماسية، فإن البعض يرى أنه يوناني الأصل، ويعني "الوثيقة المطوية التي كان يتبادلها الملوك والرؤساء فيما بينهم في علاقاتهم الرسمية، وقد انتقل هذا المفهوم إلى الرومان، فاستُخدم ليدل على الوثائق المعدنية المطوية، كجوازات السفر والوثائق الرسمية. وقد اتسع مدلولها بمرور الزمن؛ حتى شملت الاتفاقيات والمعاهدات بين الدول"[3].

وقد اختلف فقهاء القانون الدولي العام، خاصة الذين اهتموا بدراسة العلاقات الدبلوماسية، في تحديد تعريف واحد لمفهوم الدبلوماسية، فقد عرف هنري كسينجر الدبلوماسية بأنها تكيف الاختلافات من خلال المفاوضات. كما عرفها البعض بأنها فن تقديم مصالح الدولة على مصالح الآخرين. أما أرنت ساتو فقد عرفها بأنها "استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة[4]"، في حين عرفها الفقيه دي مارينش بأنها "علم العلاقات الخارجية أو الشؤون الخارجية للدول، وبمعنى آخر علم أو فن المفاوضات". أما الدكتور هارولد نيكلسون فقد عرفها بأنها "إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات، أو أسلوب معالجة وإدارة هذه العلاقات من قبل السفراء والمبعوثين".

وإجمالًا فالدبلوماسية بمعناها العام والحديث الذي يتماشى مع مفهوم القانون الدولي هي "مجموعة من المفاهيم والقواعد والمراسيم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول، والمنظمات الدولية، بواسطة الممثلين الدبلوماسيين، وهي تهدف إلى خدمة المصالح العليا الأمنية والاقتصادية والسياسية"[5].

ثانيا: أنواع الدبلوماسية

يمكننا القول إن الدبلوماسية بمفهومها التقليدي -بكافة خصائصها وأدواتها- قد اختفت بمرور الوقت؛ بفعل عدد من الحقائق والأسباب الضاغطة؛ لتحل محلها أنماط جديدة ومتميزة في العمل الدبلوماسي، وهو ما سيتم توضيحه فيما يتعلق بأنواع الدبلوماسية التي سنوردها في هذا الجزء؛ لتتضح الصورة أكثر حول تصنيفات الدبلوماسية التي تطورت عبر التاريخ، إلى أن وصلت إلى هذه الأنواع المعمول بها اليوم في عالم العلاقات الدولية.

وتتنوع أنماط الدبلوماسية وتتعدد أشكالها وأساليبها، فلم تعد ذلك النمط التقليدي المتمثل في شخصية السفير أو في نشاط البعثة الدبلوماسية، وإنما توسعت وأخذت أشكالًا وأنماطًا وأساليب مختلفة، كما سيتضح ذلك فيما يأتي:

الشكل الأول: الدبلوماسية من حيث عدد الأطراف المشاركة فيها

ويندرج تحته الأنواع الآتية:

1- الدبلوماسية الثنائية

تعتبر الدبلوماسية الثنائية من أشكال النشاط الدبلوماسي الذي تمارسه كل الدول في هذا العصر، الذي يتسم بظاهرة تنامي الشعور بالتعاون الدولي، ونمو روح المصالح المشتركة بين الأمم، للعمل على تعزيز مبدأ التعاون الدولي والعمل به، وضرورة التفاعل في حركية الاعتماد المتبادل، ولا تزال الدبلوماسية الثنائية تشكل ركيزة أساسية في التعامل الدولي؛ وذلك لاعتبارات عديدة أهمها:

1- تحرير الدولة بدرجة كبيرة، في تحديد أهدافها ومصالحها، من تلك القيود التي تفرضها الارتباطات الدولية.

2- سرعة وسهولة إجراء الاتصالات الثنائية، مقارنة بتلك التي تجرى بين أطراف متعددة.

3- أنها أكثر فاعلية، في كثير من الأحيان، من الدبلوماسية متعددة الأطراف، أو الدبلوماسية البرلمانية؛ لأنها محصورة بين الأطراف المشاركة فيها فقط، وكثيرًا ما يفقد النقاش والجدل بين الأطراف المتعددة حول موضوع معين أهمية ذلك الموضوع، وتفقد القرارات الناجمة عنها جدواها؛ لعدم الالتزام بها.

2- الدبلوماسية متعددة الأطراف

لا نستطيع القول بأن هذه الدبلوماسية تمثل صورة جديدة تمامًا في التعامل الدولي، فقد شهدت العصور القديمة والوسطى اتصالات متعددة الأطراف، وذلك من خلال شعور بعض الدول بأن هناك مصالح مشتركة تجمع بينها، وفق مبدأ التعاون وتعزيز المصالح المشتركة. ولم تبدأ ملامح هذه الدبلوماسية في الظهور إلا في العصور الحديثة مع انعقاد مؤتمر وستفاليا عام

1648م، كما برزت الدبلوماسية متعددة الأطراف في أوروبا من جديد وبشكل واضح في أعقاب الثورة الفرنسية، من خلال ممارسة عدد من الدول الدبلوماسية المخالفة، ثم أخذت تتكرر بعد ذلك دبلوماسية المؤتمرات الدولية؛ لبحث المشكلات السياسية، مثل مؤتمر باريس عام 1919م، وفرانسيسكو عام 1945م، وبالنظر إلى الدبلوماسية متعددة الأطراف نجد أنها قد أدت إلى عدة نتائج، ومن أبرز آثارها: إرساء أسس القانون الدولي، من خلال وضع القواعد المختلفة المتعلقة بالسلم والحرب، وتبادل الأسرى، والحياد، وحقوق المحايدين، وواجباتهم، ووضع الأسس الثابتة لنظام المؤتمرات الدولية من خلال القواعد والإجراءات الخاصة بانعقاد المؤتمرات وما يرتبط بها من أجهزة.

3- الدبلوماسية الجماعية

إن من أهم سمات الدبلوماسية الحديثة: الدبلوماسية الجماعية التي أخذت تتم بين الدول، من خلال المؤتمرات أو المنظمات الدولية، ومن المعروف أن الدبلوماسية التقليدية كانت على شكل دبلوماسية ثنائية، أي أن المفاوضات تجرى بين طرفين فقط، وأن قراراتها غالبًا ما تخص العلاقات بينهما دون غيرهما، وبذلك فتأثير هذا النمط من الدبلوماسية تأثير ضعيف في الساحة الدولية، بخلاف الدبلوماسية الجماعية التي مهدت لقيامها عدة عوامل، من أهمها تطور وسائل المواصلات، ظهور مشاكل دولية، وظهور المنظمات الدولية، وكلها عوامل ساعدت على ظهور الدبلوماسية الجماعية كنمط جديد على السياسة الدولية، وأبرز مثال على ذلك الأمم المتحدة [6].

إن ما يهمنا في هذا النمط من الدبلوماسية هو أن مندوبي أغلب دول العالم يجتمعون دوريًا وباستمرار في الجمعية العمومية، أو في مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى؛ ليناقشوا القضايا السياسية والفنية والاقتصادية. وهذا التجمع الكبير من الدبلوماسية الجماعية، أو كما يسميه البعض (الدبلوماسية البرلمانية)، هو ما يعزز دور هذا النوع من الدبلوماسية، ويعزز من العلاقات

الدولية بين الأمم؛ لأن الأساليب التي تجرى في القاعة العالمية أو البرلمان العالمي وفق أساليب برلمانية عميقة هي حصيلة تجارب أعرق الأمم الديمقراطية، وهي ما أطلق عليها "الدبلوماسية البرلمانية".

ثانيًا: الدبلوماسية من حيث الجهات التي تمارسها

وفي هذا النوع سنتحدث عما يأتي[7]:

1- المبعوثين الدبلوماسيين

ويقصد بهذا المسمى "تلك الدبلوماسية التي تتم من خلال المبعوثين الدبلوماسيين، أو الممثلين الدبلوماسيين"، وتمتد جذورها إلى ما قبل التاريخ؛ عندما كان بعض الأشخاص يوفدون في مهام محددة كممثلين شخصيين لرؤساء قبائلهم؛ لمعالجة بعض القضايا أو المشاكل، وكان المبعوثون الدبلوماسيون في مستوى واحد، ويحملون لقبَ سفراء أو نواب. وعقب استقرار التمثيل الدائم ظهرت فئة من المبعوثين تقوم بمهام دبلوماسية استثنائية، تتمتع أثناء أدائها لمهامها بصفة تمثيلية تنتهي بإنجاز تلك المهام، ومن هنا جاء التمييز بين نوعين من الممثلين الدبلوماسيين: المبعوثين الدائمين أو العاديين، والمبعوثين فوق العادة، وكان أفراد الفئة الثانية يتمتعون بأفضلية في الدرجة على أفراد الفئة الأولى؛ نظرًا للصلاحيات الواسعة التي تمنح لهم لإنجاز مهامهم، لكن هذا التمييز انتهى بتوقيع اتفاقية فينا لعام 1815م؛ حيث نصت المادة الثالثة منها على "أنه ليس للدبلوماسيين المبعوثين فوق العادة أفضلية في الدرجة بسبب هذا اللقب".

2- دبلوماسية المؤتمرات

ويقصد بها الدبلوماسية التي يعقدها رؤساء الدول فيما بينهم لمناقشة بعض القضايا الدولية أو العلاقات بين الدول المشتركة في لقاء القمة، وقد شاع في السنوات الأخيرة هذا النمط من الدبلوماسية، فنحن نسمع ونقرأ من وقت لآخر عن مؤتمر قمة عربي، وآخر إسلامي، وثالث لدول عدم الانحياز، وهذا النوع من النشاط الدبلوماسي يعكس مدى التطور في أهمية العلاقات بين الدول، واهتمام حكومات دول العالم بالبعد الدولي.

حيث جاءت فكرة لقاءات القمة من كونها وسيلة لوضع حلول جذرية أو اتفاقيات مهمة بين الدول؛ لأنها تتم بين أعلى قمة في الهرم السياسي في تلك الدول؛ فلقاء زعماء الدول بما لديهم من صلاحيات واسعة سيساعد على توفير الوقت والجهد لاتخاذ قرارات مهمة ومصيرية بشكل مباشر، من قبل أولئك القادة والزعماء، فمعظم الاتفاقيات الدولية المهمة التي تم التوصل إليها بعد الحرب العالمية الثانية، وكان لها أثرها الواضح على مجرى العلاقات الدولية -إن لم تكن كلها- كانت وليدة لقاءات قمم بين قيادات ورؤساء تلك الدول.

3- الدبلوماسية الشعبية

هي تلك النشاطات الدبلوماسية التي تتجه إلى مخاطبة الجماهير الشعبية، بوسائل شعبية؛ لإيجاد علاقات مباشرة بين الشعوب، وكسب تأييدها، وقد ساعد على ظهور هذه الدبلوماسية عوامل عديدة، من أهمها: التقدم العلمي والتكنولوجي في وسائل الاتصال المختلفة؛ حيث أوجدت فرصًا جديدة للاتصال الجماهيري، معتمدة في ذلك على وسائل عديدة، أهمها: الإذاعة المسموعة والمرئية والصحافة، والاتحادات والروابط: كالاتحادات الإنسانية، وجماعات أنصار الإسلام، واتحادات الأدباء والفنانين، والاتحادات العمالية والطلابية، والروابط المهنية الأخرى، فكلها تنظيمات شعبية تمتلك القدرة على التحرك والاتصال بالجماهير، ومن فوق منابرها يتم التفاهم والاتصال الشعبي وإرسال المبعوثين إلى الخارج بشتى أشكالهم، كرجال العلم والدين، فهم يشكلون أدوات غير رسمية للدعاية لبلادهم، ويتحدثون عنها، ويرفعون من مكانتها، من خلال قيامهم بأعمالهم العلمية أو الدينية.

وتُعنى الدول في أيامنا هذه بإرسال هؤلاء المبعوثين ليكونوا ممثلين غير رسميين لها. ولا شك أن نجاحهم يخدم أهداف دولهم ومصالحها في الخارج.

ثالثًا: الدبلوماسية من حيث موضوعاتها

وفي هذا النوع يمكننا الحديث عن الأنواع الآتية:

1- دبلوماسية التحالفات

وتعني النشاط الدبلوماسي الذي يكرَّس لإنشاء تحالفات عسكرية أو تكتلات سياسية، وقد ظهر هذا النمط من الدبلوماسية نتيجة لزيادة اتجاه الدول نحو التحالفات والتكتلات، فقد فرضت الطبيعة الفوضوية وصراع القوة في المجتمع الدولي المعاصر أهمية التحالفات العسكرية، كما أن التكتلات السياسية أصبحت أداة لزيادة النفوذ السياسي للتحالفات الدولية، والدول القوية في المجتمع الدولي، فنحن كثيرًا ما نلاحظ أن دولًا معينة شكلت تحالفًا عسكريًا، إما لتعزيز أمنها الخارجي، أو لمجابهة تحالف عسكري مضاد، وأن دولًا أخرى شكلت تكتلًا سياسيًا دائمًا عن طريق إنشاء جامعة، أو منظمة، أو مجلس، أو هيئة مشتركة، أو تكتل سياسي مؤقت، عن طريق تعزيز الاتصال فيما بينها، وتنسيق سياساتها الخارجية تجاه الدول والقضايا الدولية الأخرى، كل هذه التحركات، سواء هدفت إلى التحالف العسكري أم إلى التكتل السياسي، تدخل ضمن مفهوم دبلوماسية التحالفات.

2- الدبلوماسية الاقتصادية

ويقصد بها تلك النشاطات الدبلوماسية التي تستخدم العامل الاقتصادي في التعامل السياسي بين الدول، وذلك بعد أن تبين للدول المتقدمة مدى قوة تأثير هذا العامل في التحركات السياسية على المسرح الدولي، وقد برزت هذه الدبلوماسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتم إنشاء عدد من المنظمات الدولية التي تشكل إطارًا للنظام المالي الدولي للنشاطات التجارية للدول الحديثة، ومن أهمها صندوق النقد الدولي (IMF)، والاتفاق العام للتعريفات والتجارة (GATT)، و(منظمة التجارة العالمية (WTO، ومنظمة التعاون والتطور الاقتصادي (OECD) وغيرها من المنظمات التي عكست أهمية ومحورية الدبلوماسية الاقتصادية في إدارة العلاقات الدولية، وتلجأ الدبلوماسية الاقتصادية إلى استخدام أداة واحدة أو أكثر من الأدوات الآتية:

1. تطبيق السياسات والتدابير الاقتصادية التي تشجع على التبادل التجاري في قطاعات استيراد وتصدير السلع والخدمات، كالأخذ بنظام الحصص، أو تقديم إعانات

للمصدرين، أو التسيير غير الاقتصادي لإنتاج القطاع العام في الدولة، أو تقييد المنتجين بالالتزام بمواصفات فنية معينة في الإنتاج، وغير ذلك.

2. تغيير شروط التحكم في انتقال رأس المال، أو حركة التجارة إلى الخارج، سواء بالتقيد أم بالإطلاق، فيتغير هيكل العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، وقد تكون التغيرات شاملة لكل القطاعات، وبذلك يتغير التعامل الاقتصادي ككل، وقد تقتصر على بعضها فقط، ويركز البعض على ما يسمى بدبلوماسية الدولار Diplomacy Dollar، أو دبلوماسية مساعدات التنمية Diplomacy OF Development، أو الدبلوماسية الاقتصادية Diplomacy of Economic Aid، التي برزت نتيجة تبلور مشكلات الدول الفقيرة، ومساعدات الدول الغنية لها، وذلك نظرًا لضخامة حجم المساعدات الاقتصادية في العالم، وما لها من أثر في تحديد طبيعة العلاقات الدولية في أيامنا هذه.

3- دبلوماسية الأزمات

يقصد بها تلك الجهود الدبلوماسية التي تقوم بها القوى الكبرى في إدارة الأزمات الدولية، وهي تتحدد بحسب طبيعة العلاقات بين هذه القوى، سواء من حيث الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، أم من حيث السمات التي تتميز بها. ويظهر هذا الأمر بوضوح إذا نظرنا إلى دبلوماسية الأزمات في فترتين مختلفتين: فترة الحرب الباردة، وفترة الانفراج والوفاق، وتحمل دبلوماسية الأزمات السمات الآتية:

1- تصوير الأزمات الدولية من منظور عقائدي، أي إضفاء الطابع العقائدي على الأزمات الدولية.

2- اعتماد أسلوب الإثارة الدعائية؛ حيث تلجأ كل قوة من القوتين العظميين إلى استخدام أسلوب الإثارة الدعائية بين الأطراف الأخرى لكسب تأييدها واستقطابها إلى جانبها.

3- اللجوء إلى أسلوب التهديد، وما يرتبط به من تضييق لفرص الحل، وتعقيد مهمة التفاوض.

4- الدبلوماسية الثقافية

ويقصد بها تلك الجهود الدبلوماسية التي ترمي إلى إحداث تغيير في التصورات perceptions، التي تحتفظ بها الدول عن غيرها وما يرتبط بذلك من تغير في أنماط سلوكها تجاه الدول الأخرى، واتجاه التأييد الشعبي لثقافة معينة، الذي يساعد على خلق استجابات إيجابية لسياسة الدولة خارج حدودها، أي في الأقطار الأخرى، بما يسمح لها بإقامة علاقات مستقرة وروابط ودية Affinities بين الشعوب، وخلق المناخ الملائم لكل نظام سياسي؛ لكي يتفهم ويدرك مخاوف، وأماني، وتطلعات، ومصالح النظم السياسية الأخرى.

رابعًا: أنواع الدبلوماسية من حيث الشكل الذي تتخذه

ومن أهم هذه الأنواع ما يأتي:

1- الدبلوماسية التقليدية

ويقصد بها تلك النشاطات الدبلوماسية المختلفة، التي عرفت منذُ أقدم العصور وحتى القرن الحالي، سواء كانت ثنائية أم متعددة الأطراف، وهي بهذا التحديد لا تقتصر على تلك الممارسات الدبلوماسية التي سادت أوروبا أثناء القرن الماضي وأوائل هذا القرن، ولكنها تشمل حدودًا أوسع من حيث الزمان والمكان، وتتميز الدبلوماسية التقليدية بثلاث سمات رئيسية، هي:

1- القِدَم: حيث تشير الدبلوماسية التقليدية إلى ذلك النمط من الممارسات الدبلوماسية الممتدة عبر العصور المختلفة.

2- السرية: تعتبر السرية أهم سمة للدبلوماسية التقليدية، ولهذا توصف بالدبلوماسية السرية، فقد كانت الاتصالات الدبلوماسية تتم بمنتهى السرية، كما أنه لم يكن يعلن عن المعاهدات التي يتم التوصل إليها عبر الاتفاقيات إلا بعد حين.

4- محدودية الأطراف: يغلب على الاتصالات التي تتم عبر الدبلوماسية التقليدية أنها ثنائية، وليست متعددة.

2- الدبلوماسية البرلمانية

وهي صورة متطورة لدبلوماسية المؤتمرات، ويطلق عليها البعض "الدبلوماسية الجماعية" Diplomacy Collective أو الدبلوماسية الديمقراطية Diplomacy Democratic"، ويقصد بها تلك النشاطات التي تتم في أروقة المنظمات الدولية، وقد بدأت بقيام عصبة الأمم، وتطورت في عهد هيئة الأمم المتحدة؛ حيث تبلورت ملامحها مع قيام هذه المنظمة بأعمالها، ومن مظاهرها:

1- قيام مؤتمر دبلوماسي دائم: لجميع الدول، يجتمع أعضاؤه على أساس المساواة التامة، في دورات عادية منتظمة، أو غير عادية، يحدد شروطها ميثاق العصبة، وتتم مناقشة القضايا الدولية في جوٍّ من الصراحة والعلانية.

2- تسجيل المعاهدات الدولية ونشرها: فقد أكد ميثاق العصبة على وجوب تسجيل المعاهدات في سكرتارية العصبة وإعلانها في أقرب فرصة ممكنة، وعلى ألا تكون للمعاهدات صفة الإلزام إلا بعد تسجيلها، وفي هذا كسر لحاجز السرية الذي اتسمت به الدبلوماسية التقليدية والثنائية.

3- التعاون الفني بين الدول عن طريق الدبلوماسية الجماعية: فقد اهتمت العصبة بإرساء التقارب والتضامن بين الشعوب والأمم، بتنسيق التعاون الفني فيما بينها في مختلف المجالات. ومن سمات الدبلوماسية البرلمانية ما يأتي:

أ- العلنية: حيث يتم طرح القضايا الدولية علانية، بكل صراحة في المنظمات الدولية، وتستطيع كل دولة التعبير عن وجهة نظرها حول أية قضية تطرح في هذه المنظمات بكل وضوح.

ب- الديمقراطية: حيث يستطيع ممثلو الدول من خلال فن الخطابة، شرح وجهة نظر بلدانهم بكل حرية، كما أن أساليب المجادلات والمداولات البرلمانية التي تعتبر من مظاهر الديمقراطية، يجري اتباعها في أعمال المنظمات الدولية.

ج- الجماعية: حيث تجرى الدبلوماسية البرلمانية في أروقة المنظمات الدولية، وخاصة هيئة الأمم المتحدة.

رابعًا: الدبلوماسية من حيث السرعة

وفي هذا النوع يمكننا الحديث عما يأتي[8]:

1- الدبلوماسية الهادئة

ويقصد بها تلك النشاطات الدبلوماسية التي تشغل حيزًا زمنيًا ليس بالقصير؛ حيث تتم ببطء، وقد تستمر لسنوات عديدة، وهذا راجع إلى طبيعة السياسة الخارجية التي تخدمها، وما تتضمنه من موضوعات تعمل على معالجتها، والتي تهدف دائمًا إلى التوصل إلى نتائج ثابتة وغير متسرعة.

وهناك العديد من الأمثلة التي تقدم في هذا الخصوص، لعل من أبرزها: الدبلوماسية الفرنسية، والدبلوماسية الإيطالية، والدبلوماسية الصينية، ولكننا نعتقد أن الدبلوماسية البريطانية هي الأكثر تعبيرًا عن الدبلوماسية الهادئة.

2- دبلوماسية المكوك

ويقصد بها تلك النشاطات الدبلوماسية التي يجريها وزراء الخارجية، أو رؤساء الحكومات والدول خلال فترة زمنية قصيرة، لحل ما هو قائم بين الدول من نزاعات، وقد برزت هذه الدبلوماسية مع الجهود المكثفة التي بذلها هنري كيسنجر (وزير خارجية الويات المتحدة الأسبق)، بعد أن أخذ ينتقل في رحلات مكوكية بين القاهرة، ودمشق، وتل أبيب، وتعتمد الدبلوماسية المكوكية على عدة عناصر رئيسية، أهمها:

1- القدرات الذاتية للشخصية الدبلوماسية: إذ لا بد أن يكون الدبلوماسي على درجة عالية من الثقافة، والحنكة السياسية؛ لكي يتسنى له إدراك التفاصيل الدقيقة حول عناصر المشكلة والمتغيرات المرتبطة بها.

2- تفكيك المشكلة وتناول إحدى جزئياتها: فالدبلوماسية المكوكية لا ترتبط بحل شامل لأية مشكلة؛ لأن مثل هذا الغرض يحتاج إلى جهد متواصل، عبر سلسلة من الاتصالات الدبلوماسية، ولذلك فهي تركز على إحدى جزئياتها، لأن إمكانيات التوصل إلى حل خصوصياتها تكون أيسر من منطلق ابتعادها عن التعقيدات المرتبطة بجوهر المشكلة.

خامسًا: مفهوم العلاقات الدولية

بدأت العلاقات بين البشر منذ أن خلق الله الإنسان، وذلك لأنه كائن اجتماعي بطبعه، ومن الصعب عليه أن يعيش وحيدا؛ لذا اضطر للتعامل مع الآخرين من البشر الموجودين حوله، سواء من أجل الأكل، أم الحماية، أم العلاقات، أم الصلات الاجتماعية الأخرى، وهذا يعطينا دلالة على أن العلاقات بدأت منذ أن وجد الإنسان على هذه الأرض، ثم تكاثر البشر وازداد عددهم، وبدأت تتكون النواة الأولى للمجتمع الإنساني، وهي الأسرة المكونة من الزوج والزوجة والأولاد، ثم أصبحت مجموعة الأسر ينتمي بعضها إلى بعض، فتكونت العشيرة؛ فأصبح هناك مجموعات كبيرة من العشائر التي تتخذ كل واحدة منها مكانًا لإقامتها، وأصبحت كل مجموعة من العشائر تكوّن ما عرف في التاريخ الإنساني بالقبيلة، واحتاجت هذه القبائل إلى التنظيم والرعاية والقيام بشؤونها وتوفير ما يلزم لها؛ لذا برزت الحاجة إلى وجود علاقات وروابط بين القبائل بعضها ببعض، وكانت هذه العلاقات تأخذ شكلين رئيسيين، هما: علاقات الود والسلم والتفاهم، وعلاقات الحرب والتنازع على أماكن الرعي والصيد، وهكذا بدأ تاريخ العلاقات بين الأمم والشعوب.

ويعود تاريخ التنظير لطبيعة العلاقات بين الدول إلى فترة تاريخية بعيدة، إذ باءت محاولات التنظير في العصور القديمة في الهند والصين واليونان بالفشل؛ حيث يمثل (كتاب الأمير لميكافيللي) طليعة البحث في تحليل القوة والنظام الحكومي بأسلوب معاصر؛ حيث أكد على جعل القيم السياسية تعلو على أي قيم أخرى عند صناعة القرار السياسي الداخلي أو الخارجي. وبالرغم من وجود عدد من الدراسات الكلاسيكية فإنه يصعب القول بأن دراسات العلاقات

الدولية عرفت تطورًا منتظمًا قبل الحرب العالمية الأولى، على عكس الدراسات التي تناولت النظريات السياسية، التي بحثت في السياسة الداخلية.

تعددت تعريفات العلاقات الدولية بوصفها علما، على اعتبار أن العلوم الإنسانية تشتمل على كم كبير من المفاهيم والمصطلحات التي تصف الظواهر البشرية. فباعتبار أن العلاقات الدولية أحد تلك المفاهيم، فإننا سنقوم بعرض عدد من التعريفات التي تناولت مفهوم العلاقات الدولية، وقد سعت دراسات العلاقات الدولية في بداياتها إلى محاولة تحديد طبيعة ومجال هذه العلاقات، والتأصيل لها منذ البدايات الأولى للتجمعات البشرية البدائية، وصولًا إلى ما هي عليه في القرن الحادي والعشرين؛ ومن هنا فقد عرفها نيكولاس سبيكمان بأنها "العلاقات بين أفراد ينتمون لدول مختلفة، والسلوك الدولي هو السلوك الاجتماعي لأشخاص أو مجموعات تستهدف أو تتأثر بوجود، أو سلوك أفراد، أو جماعات ينتمون إلى دولة أخرى"[9].

كما عرفتها الموسوعة البريطانية، بأنها "العلاقات بين حكومات دول مستقلة، وتستعمل كمرادف لمعنى السياسة الدولية"، في حين عرفها كوينس بأنها "علاقات شاملة تشتمل على مختلف الجماعات في العلاقات الدولية، سواء كانت علاقات رسمية، أو غير رسمية"، كما عرفها الدكتور محمد طه بدوي بأنها "العلم الذي يُعنى بواقع العلاقات الدولية، واستقرائها بالملاحظة، والتجريب، أو المقارنة؛ من أجل التفسير والتوقع"، أما فريدريك هارتمان فقد عرفها بأنها "كل الاتصالات بين الدول، وكل حركات الشعوب، والسلع، والأفكار عبر الحدود الوطنية".

نلاحظ أن التعاريف السابقة الذكر، وغيرها من التعاريف التي تناولت مفهوم العلاقات الدولية، تصب في خانة التفاعل بين الوحدات الدولية -الدول غالبًا-؛ باعتبارها المؤثرة في قرارات السلم والحرب، لكن الملاحظ اليوم أن العلاقات الدولية لم تعد مقتصرة على الدول فقط؛ حيث وُجِدت كيانات وفاعلون دوليون آخرون، أصبح لهم تأثير فاعل، أمثال المنظمات الحكومية، وغير الحكومية، كالشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية الكبرى، كالأمم المتحدة، ومجلس الأمن، وغيرها من المنظمات التي اكتسبت صفة الأشخاص الدوليين.

لذا فالتعريف الأكثر قربًا ومواكبة للتطورات الحاصلة على الساحة الدولية والعلاقات بين الدول والفاعلين الدوليين هو أنها عبارة عن [10] "كافة التفاعلات والروابط المتبادلة، سواء كانت سياسية، أم غير سياسية، بين الكيانات المختلفة في إطار المجتمع الدولي".

ثالثًا: العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية

هناك عدد من العوامل التي أثرت سلبًا أو إيجابًا على مسارات العلاقات الدولية، ومن أهمها:

1- العوامل الاقتصادية: يعتبر الاقتصاد العامل الأكثر فاعلية في التأثير على العلاقات بين الدول؛ نظرًا لما له من تأثير مباشر على حياة الأفراد، والمؤسسات، والدول ذاتها. وللعوامل الاقتصادية جوانب متعددة من التأثير في العلاقات الدولية مثل: المساعدات والمنح والقروض، التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة، وتستخدم هذه المساعدات والمنح تحديدا وسيلة للضغط والتأثير على الدول المحتاجة لها، من خلال التهديد بقطع هذه المساعدات، والمقاطعة الاقتصادية، ومنع الاستيراد، وزيادة الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة من الدول المراد الضغط عليها.

2- الموارد الأولية الداخلة في الصناعات: فامتلاك الدولة للموارد الأولية يجعلها ذات مكانة ومركز دولي كبيرين، وفاعلية أكثر في العلاقات الدولية.

3- العوامل الجغرافية (الموقع، المساحة، السكان، الحدود).

4- العامل العسكري: المتمثل في القوة العسكرية، التي تلعب دورًا محوريًا في تحديد مسار العلاقات الدولية، ويرتبط هذا العامل بمستوى الدولة الاقتصادي، فالدولة الغنية ذات الاقتصاد القوي، التي تتوفر لها الإمكانات المادية والبشرية تستطيع التفوق على غيرها، بامتلاك السلاح وتطويره، كما يجب أن تحظى القوة العسكرية للدولة بدعم سياسي لتأخذ الشرعية المناسبة لها، وتحتل الموقع المقنع والمتناسب مع حجم تلك القوة، التي

تقنع بها أبناء شعبها، لما قد تستنفده من الدخل القومي الذي يؤثر سلبًا على دخل الفرد، وهو ما قد يؤثر سلبًا فيما يتعلق بدعم ورضا أبناء الشعب بذلك الإنفاق، الذي يثقل - بطبيعة الحال- كاهل المواطنين.

كما يلعب حجم القوات المسلحة وتعدادها دورًا مهمًا في تحديد موقع ومكانة الدولة، فالجيش الكبير للدولة يعطيها القوة أمام دول أخرى ذات جيوش صغيرة، ويجعلها مهابة الجانب، فالقوة العسكرية بكافة عناصرها البشرية والمادية، لعبت وتلعب دورًا كبيرًا في تغيير شكل العلاقات بين الدول، وفرض مفاهيم، وأوضاع جديدة، لم تكن معروفة، وأوضح مثال على ذلك ما تتمتع به الولايات المتحدة من قوة عسكرية، أصبحت تستخدمها في أدوار كثيرة وكبيرة في مختلف أرجاء العالم، تحت ذرائع عديدة، منها مكافحة الإرهاب، والتخلص من الأنظمة الدكتاتورية، كما حدث في أفغانستان والعراق، وتهديد الدول التي قد تمتلك السلاح النووي باستخدام القوة العسكرية ضدها، أو التي قد تهدد الأمن والسلم الدوليين مثل: كوريا، وإيران.

وهذا التدخل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في شؤون الدول والشعوب، يمثل أحد الأدلة على إظهار قوتها العسكرية، وهذا ما دفعها لأن تدرك بأن الدفاع عن مصالحها البترولية في المنطقة، لا يتم إلا بالسيطرة على البحر الأبيض المتوسط، وهذا كحال بريطانيا، التي أدركت في فترة ما، أن مصالحها وضمان استقرار ملاحتها هو في السيطرة على قناة السويس.

5- التقدم العلمي والتكنولوجي: يعتبر التقدم العلمي والتكنولوجي لدولة ما عاملًا مهمًا ومؤثرًا في ميزان العلاقات الدولية، فالحاسوب اليوم يتحكم في كل مجالات العلم والمعرفة؛ حيث يسيطر على تسيير المركبات الفضائية، ويتحكم بمساراتها، وأعمالها، وانطلاقها، وسلامتها، ومن ثم عودتها محملة بكم هائل من المعلومات، وكذلك الحال في جميع مجالات الحياة البشرية.

فالتقدم العلمي والتكنولوجي شمل كافة المرافق الحياتية من: اجتماعية، واقتصادية، وعسكرية، وغيرها؛ ما دفع الدول إلى التسابق للوصول إلى قمة الهرم العلمي والتكنولوجي، لكي تتفوق على غيرها، وتحتل مكانة ذات تأثير بالغ ومهم في العلاقات الدولية، ومن أمثلة الدول المتقدمة في المجالات العلمية والتكنولوجية: اليابان، والولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وغيرها، وهو ما جعلها تحتل مكانة مميزة في ميزان العلاقات الدولية.

وفي مجال دراسة العلاقات الدولية كانت دراسات "هانز مورجانثو" الأكثر تأثيرًا وتأكيدًا لدور القوة في العلاقات الدولية، واعتبارها تعبيرًا عن المصلحة القومية فمعظم الدراسات دارت وتدور حول مناقشة القوة، كمفهوم في العلاقات الدولية، أو مناقشة المتغيرات التي تتشكل منها هذه القوة، كالمتغيرات الديموغرافية، أو السكانية، أو المواد الخام... إلخ، ولكن دون إهمال الموضوعات التي تناولتها دراسة العلاقات الدولية في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، كالقانون الدولي، والتنظيم الدولي، والتسوية السلمية للمنازعات، والدبلوماسية، وإدارة العلاقات الخارجية، إلى جانب بروز موضوعات جديدة، كالقومية، والإمبريالية، والاستعمار، وظهور العالم الثالث، والإيديولوجيا، والدعاية، والتحالف، والتكامل الدولي والإقليمي، ونزع السلاح، والرقابة على التسلح، أو عدم الانحياز، أو العزلة، أو دراسات تاريخية، أو معاصرة لنماذج السلوك الخارجي لبعض الوحدات السياسية الكبرى[11].

المبحث الثاني: المسئوليات الرئيسية للعمل الدبلوماسي

إن أهمية دراسة وظائف البعثة الدبلوماسية ناتجة عن كون هذه البعثات تميل للذهاب إلى أبعد من حدود وظائفها؛ ما قد يسفر عن خلافات أو نزاعات بين الدول، جراء ما ارتكبته تلك البعثات من تصرفات أو سلوك سياسي أدى بطبيعة الحال إلى خلق أزمة سياسية بين تلك الدولة، والدولة التي تتواجد فيها بعثتها الدبلوماسية. فالدولة المضيفة لا تجد أمامها سوى الإعلان عن أن الموظف الدبلوماسي الذي تجاوز حدود وظيفته المقررة له بالقانون الدبلوماسي، هو شخص غير مرغوب فيه.

وقد مثل العمل الدبلوماسي دافعًا كبيرا للعاملين في السلك الدبلوماسي لتطوير أعمالهم بما يلقيه على عواتقهم من مسؤوليات تحتم عليهم الالتزام الشديد ببعض الثوابت والتصرفات التي لا يمكن تجاوزها وفقًا لطبيعة العمل الدبلوماسي ومسؤولياته، التي اهتمت بها اتفاقية فينا عام1961 م، التي تولت تحديد وظائف البعثة الدبلوماسية، بحيث لا تكون موضوع خلاف بين الدول، وقد جاءت المادة الثالثة من الاتفاقية لتحدد تلك الوظائف التي جاءت على الشكل الآتي:

أولًا: تمثيل الدولة وعرض وجهات نظرها[12]

من أبرز مسؤوليات العمل الدبلوماسي القيام بتمثيل اتجاهات الدولة، ومصالحها في الدول التي يجرى فيها تبادل العلاقات الدبلوماسية، ويعتبر الممثل الدبلوماسي المصدر الرسمي الذي يرجع إليه في التعرف على اتجاهات الدولة ونواياها، بدرجة كافية من الوضوح، وهو أيضًا، المصدر الرسمي للبيانات، والمعلومات المتعلقة بسياسة حكومته تجاه الدولة التي يمثلها فيها، والممثل الدبلوماسي -إذ يباشر هذه المسؤوليات- فلا بد من أن يؤديها بشيء من اللباقة، والدقة، والوضوح، مهما تعارضت اتجاهاته وآراؤه الشخصية مع الاتجاهات الرسمية لدولته.

فاللباقة في التمثيل تترك انطباعًا أفضل لدى الطرف الآخر، ما دام أنها تبقي على روح المجاملة. وأما عن الدقة والوضوح فإنهما يزيلان احتمالات عدم التقدير وسوء الفهم؛ ما يهيئ مجالًا أفضل لنمو العلاقات بين الدولتين وتطورها، والأدوات التي يلجأ إليها الممثل الدبلوماسي، في ممارسة مسؤولياته التمثيلية، لا تقتصر على جانب الاتصال بالمستويات الرسمية في الدولة التي يتولى تمثيل دولته فيها، وإنما تتعدى ذلك إلى خلق صلات ودية مع مختلف الهيئات والمؤسسات في الدولة المضيفة.

وفي الواقع إن مسؤولية التمثيل الدبلوماسي ذات شقين متكاملين، يتعلق أولهما بقدرة الممثل الدبلوماسي وكفاءته في تمثيل دولته في الخارج، أما الشق الثاني، فهو يشترط نجاح المهمة التمثيلية؛ حيث يجب أن يكون الممثل الدبلوماسي على علم مستمر بسياسات دولته، والملابسات

التي تحيط بها، وأن يكون تحت يده من المعلومات، والبيانات، والحقائق ما يجعله واثقًا من الخدمات التي يقدمها للدول الأخرى، أو من التصريحات التي يدلي بها.

فبدون هذا الإدراك ينتهي الأمر بسلبية الممثل الدبلوماسي وتجميده، ويغلب عليه الشعور بأن حكومته تحجب عنه الحقائق الضرورية المرتبطة بمسؤولياته كممثل دبلوماسي رسمي لها في الخارج. ولربما كان هذا هو السبب في أن بعض الدول تعقد مؤتمرات دورية لسفرائها الذين يمثلونها في مناطق معينة، تمدهم -من خلالها- بالحقائق والمعلومات التي يطلبونها، وتكون ضرورية لمناقشة الجوانب المختلفة التي تحيط بمهام عملهم الدبلوماسي، وبذلك يكون الممثل الدبلوماسي على صلة مستمرة بدولته.

ثانيًا: حماية مصالح الدولة والدفاع عن حقوقها في الخارج[13]

هنالك من يعتقد أن المسؤولية الأساسية في العمل الدبلوماسي هي أن يكون الدبلوماسيون متيقظين باستمرار، لكل ما من شأنه أن يهدد هذه المصالح والحقوق. وعموما فإن حماية هذه المصالح قد تتم من خلال عقد المعاهدات وإبرام الاتفاقيات التي توفر ضمانات معقولة لها من قبل الدول الأخرى. وتبدو هذه المسؤولية صعبة لا سيما في أوقات الأزمات والاضطرابات السياسية بين الدول، ففي مثل هذه الظروف قد تكون السفارة هدفًا لبعض اللاجئين السياسيين؛ ما قد يعرض علاقات الدولتين للنزاع والأزمات، التي تؤثر جميعها على مصالح الدولة تأثيرًا سلبيًا ضارًا.

فلكل دولة حاجات ومصالح تختلف عن غيرها من الدول، ولذلك نجد أن الدول المختلفة تصدر بين وقت وآخر -لفترة زمنية معينة- تعليمات، وتوجيهات إلى قنصلياتها في الخارج، لتؤكد في الغالب على تزويدها بالمعلومات التي تهمها.

وهكذا يتضح لنا أن مهمة الممثلين الدبلوماسيين للدولة في الخارج أصبحت قائمة على تشابك المصالح بين الدول، وهي بطبيعة الحال تعتبر مهمات كبيرة، وشاقة، خصوصًا بعد التطور الذي شهده العالم؛ حيث أصبحت مهمة رعاية مصالح ومواطني الدولة شيئا مهما، وفي الحالات

التي تنقطع فيها العلاقات الدبلوماسية بين دولتين من الدول، فإن دولة ثالثة ومحايدة تتولى مسؤولية حماية مصالح تلك الدولة، وفي المجتمع الدولي المعاصر تقوم سويسرا بدور بارز في هذا الخصوص[14].

ثالثًا: التفاوض مع حكومات الدول المضيفة

يأتي التفاوض أيضًا كأحد المسؤوليات الرئيسية للعمل الدبلوماسي، والهدف الذي تعلنه الدولة من وراء لجوئها إلى التفاوض هو الرغبة في التوصل إلى اتفاق حول موضوع معين، أو مشكلة محددة، أو على الأقل استطلاع الظروف التي تكفل تحقيق هذا الاتفاق.

ولعل التفاوض يعبر عن أهم مسؤولية تلقى على عاتق الدبلوماسيين في المقام الأول؛ كونه يقع في صميم العمل الدبلوماسي، بل إنه يمثل أهم أداة من أدوات العمل الدبلوماسي، وفي سياق العمل التفاوضي توجد عدد من المشاكل التي تواجه القائمين على التفاوض، ويأتي في مقدمتها المشاكل الأربع الآتية[15]:

1- الرغبة في توسيع نطاق بعض الترتيبات القائمة، بغض النظر عما إذا كانت الترتيبات الجديدة الموسعة سيتناولها التغيير أم ستكون مجرد امتداد لأوضاع سابقة.

2- الرغبة في إعادة العلاقات بين دولتين إلى مجاريها الطبيعية، إذا كانت تلك العلاقات قد تجمدت خلال فترة التوتر السابقة لإجراء المفاوضات.

3- التفاوض من أجل إعادة التزامات الأطراف المختلفة في المعاهدة، أو في ترتيب دولي مشترك، إذا توفر شعور لدى بعض الأطراف بوجود عدم تكافؤ في الالتزامات والمنافع التي يحصلون عليها.

4- التفاوض من أجل التوصل إلى وضع ترتيب معين، يحقق المصلحة المشتركة أكثر مما يحقق مصلحة طرف من الأطراف، والأهداف المعلنة من التفاوض قد تتفق أو تختلف مع الأهداف الحقيقية الكامنة وراء هذا الإجراء.

رابعًا: استطلاع أحوال الدول بالطرق المشروعة[16]

يعتبر واجب الملاحظة من أهم واجبات المبعوث، وهذا الواجب يبدأ من أول وصوله إلى الدولة المعتمد لديها، وحتى نهاية فترة عمله فيها.

وتشمل الملاحظة كل المواضيع التي تجلب انتباه المبعوث، وذات العلاقة والتأثير على مصالح دولته. وتأتي المواضيع السياسية في مقدمة هذه الواجبات، والملاحظة السياسية تتطلب الانتباه بدقة لكل الأمور والأشخاص البارزين الذين هم في الحكم وخارجه، والتغيرات والتطورات والانتخابات السياسية؛ حيث يراقب المبعوث -عن كثب- التطورات والأحداث السياسية الخطيرة في البلد، كانتخاب رئيس الدولة مثلًا، أو انتصار حزب على آخر، وما يترتب عليه من نتائج تهم مصلحة بلده، ويجب ملاحظة كل هذه الأمور بدقة وأمانة، والحصول على المعلومات بكل الوسائل المشروعة؛ فالدبلوماسي الناجح هو الذي يستطيع أن يقدم المعلومات لحكومته محللة تحليلًا دقيقًا وافيًا.

ولا تقتصر الملاحظة على المواضيع السياسية فحسب، إنما يدخل ضمن اهتمام المبعوث الدبلوماسي الأحوال الاقتصادية، بما في ذلك أسس الاقتصاد الوطني، الذي يقوم عليه البلد، وبجانب الأحوال الاقتصادية فإن الدبلوماسي الكفء لا يغفل عن تتبع النواحي العسكرية، والبحرية، والمالية، والأحوال السائدة التي لا تقل شأنًا عن الأحوال السياسية والاقتصادية.

المبحث الثالث: الوسائل الدبلوماسية في تسوية النزاعات الدولية

إذا كانت السياسية هي فن الممكن، وكانت الحرب استمرارا للسياسية بطرق أخرى، فالدبلوماسية هي أداة هذا الممكن، وهي ملازمة للحياة الدولية وقت السلم، أما طريقة تسوية المنازعات فهي تختلف بحسب كل منها، فالمنازعات القانونية تحل عادة بالتحكيم، أو القضاء الدوليين، على أساس قواعد القانون الوضعي، في حين أن المنازعات السياسية لا يمكن حلها إلا بالطرق الدبلوماسية.

وعليه سيتم تقسيم هذه الوسائل إلى وسائل سياسية، وأخرى قانونية على النحو الآتي:

المطلب الأول: الوسائل الدبلوماسية ذات الطبيعة السياسية

هي تلك الوسائل التي يتم من خلالها حل النزاعات في بدايتها غالبًا، ويتم الالتجاء إلى هذه الوسائل إذا كان النزاع غير متشعب، حيث قد يتم حله بواسطة المفاوضات، أو المساعي الحميدة، أو الوساطة، وفقًا لما يأتي:

أولًا: المفاوضات

هي عبارة عن اتصالات ومحادثات بين الأطراف لإيجاد حل للنزاع، أي: تسوية النزاع من قبل الأطراف المتنازعة، خشية تفاقم الأزمة، وتجرى المفاوضات عادة بين وزراء الخارجية أو المبعوثين الدبلوماسيين الذين توكل إليهم مهمة إجراء المفاوضات؛ حيث تمتاز المفاوضات بالمرونة، والسرية، وعلى الرغم من أن المفاوضات تتميز بمسميات كثيرة، فإنها محددة الفائدة؛ لأن نجاحها يتوقف على الروح التي تسود المفاوضات، وما تمتلكه كل دولة من أدوات ووسائل للضغط على الدولة الأخرى أثناء المفاوضات، وتُعقد المفاوضات وفق خطوات إجرائية محددة، هي[17]:

1- الموافقة على مبدأ المفاوضات، وتبديها الأطراف سواء قبل النزاع أم بعده.
2- الاتفاق على مكان عقد المفاوضات.
3- تحديد الأطراف التي يحق لها رسميًا الاشتراك في المفاوضات.
4- تحديد مستوى، وصفات المتفاوضين، وطبيعة أدوارهم.
5- تحديد الموضوعات، وجدول الأعمال.

ولو أردنا الحديث عن أنواع المفاوضات، فقد تكون المفاوضات بسيطة، وقد تكون استراتيجية، ولكل من هذين النوعين ملامحه وخصائصه التي تميزه عن الآخر:

أ- المفاوضة البسيطة: تدور حول موضوعات يكون للأطراف المعنية فيها تقويمات جاهزة بناء على مواقف محددة مسبقًا، وتصورات قائمة حول العملية التفاوضية.

ت- المفاوضات الاستراتيجية: وتدور حول موضوعات معقدة، وقد لا تكون التصورات حولها واضحة؛ لذلك تسعى الأطراف من خلال تكتيكات مختلفة إلى الوصول إلى تصورات -ولو مؤقتة مرحليًا- حول الموضوعات التي يمكن أن تطرح على جدول الأعمال أو حول أبعاد العملية التفاوضية.

_ مراحل التفاوض

تمر العمليات التفاوضية بعدد من المراحل، من أهما ما يأتي[18]:

المرحلة الأولى: الإعداد قبل التفاوض

إن من أهم عناصر الإعداد الجيد للمفاوضات ما يأتي:

- التفاوض من موقع قوة: فعند الدخول في مفاوضات لا يجب السقوط في فخ الخصم، وإشعاره بأنك تتفاوض معه مضطرًا، فعندما تعتقد أن مركزك ضعيف فهذا دليل على أنك ستواجه المتاعب قبل البداية.

- تحضير عروض مرنة: لتفادي الأفكار المسبقة، والطريق المسدود في المفاوضات.

المرحلة الثانية: بداية المفاوضات واكتشاف الخصم

عند التقاء الأطراف المتفاوضة وبالرغم مما جمعوه من معلومات بعضهم عن بعض، إلا أنهم في حاجة ماسة إلى جلسات أولى خفيفة، حيث يسعى كل طرف إلى التقاط معارف ومعلومات عن الطرف الآخر، قد لا تكون لها علاقة بموضوع المفاوضات، بهدف بناء الثقة والتغلب على عقبات الاتصال والاستعداد لكل الاحتمالات في هذه المفاوضات، كما أن لطرح الأسئلة أهمية خاصة في هذه المرحلة، والتركيز على الأسئلة التي تكون بصيغة من؟ متى؟ أين؟ كيف؟.

المرحلة الثالثة: مرحلة المساومة

تعتمد مرحلة المساومة على إقناع المفاوض، من خلال إصرارك على الوصول إلى اتفاق، وهذا يكون بإقناع الخصم بأنك تقدم له عروضا جيدة ومغرية.

المرحلة الرابعة: اختتام المفاوضات

إن أي مفاوضات مهما كان موضوعها أو أطرافها لن تدوم جلساتها إلى ما لانهاية، فهي ستختتم حتما، ولا يشترط أن تكون ناجحة.

المرحلة الخامسة: تنفيذ المفاوضات

يعني كتابة اتفاقية بما توصلت إليه الأطراف من اتفاق، وتنفيذه على أرض الواقع.

ثانيًا: المساعي الحميدة

وسيتم تناولها من خلال ما يأتي:

1- أهمية المساعي الحميدة

تعتبر المساعي الحميدة من الطرق الفاعلة في إنهاء المنازعات الدولية، وتكمن أهميتها في أنها إما أن تعمل على الحيلولة دون تدهور العلاقات بين طرفي النزاع، أو تطور الخلاف وتصاعده بينهما، ويتوقف نجاح المساعي الحميدة على عاملين رئيسيين، هما:

العامل الأول: طبيعة الجهود المبذولة، إذ إن استخدام اللباقة واستثمار أي مظهر من مظاهر المودة السابقة بين الطرفين وتضخيمه يشجع على خلق مناخ ملائم للتقارب.

العامل الثاني: طبيعة الخلاف أو النزاع، فإذا كان الخلاف شديدا فإنه قد لا يكون متاحا لأي طرف ثالث القيام بجهود مناسبة لإنهائه، وقد توجد حالات لا يجدي استعمال المساعي الحميدة في إيجاد حل لها. وتبذل المساعي الحميدة –عادة- لمنع نشوب نزاع مسلح، وقد تبذل لإنهاء حرب قائمة، وهناك العديد من الأمثلة على هاتين الحالتين، ومنها ما يأتي:

أ- المساعي الحميدة لمنع نشوب نزاع مسلح

وأبرز مثال على هذا النوع، المساعي التي عرضتها فرنسا على الحكومة السوفياتية لإنهاء النزاع الذي كان قائمًا بينها وبين الصين عام 1929م، حول الخط الحديدي شرق الصين، وانقطاع العلاقات الدبلوماسية بينهما، لكنها فشلت.

وكذلك الحال بالنسبة إلى مساعي الولايات المتحدة لتسوية النزاع الذي كان قائمًا بين فرنسا وتايلاند في عام 1946م.

ب- المساعي الحميدة لإنهاء حرب قائمة

وأبرز مثال لهذا النوع، مساعي الحكومة الهولندية لإنهاء الحرب البريطانية في الترنسفال في يناير 1902م، لكنها فشلت.

ثالثًا: الوساطة

وهي جهود تبذلها جهة معينة للتوسط بين طرفين متنازعين من خلال العمل الحثيث على تهيئة الأجواء لدخول المتنازعين في مفاوضات لفض النزاع القائم بينهما، والمشاركة الفعلية في عملية المفاوضة وما يرتبط بذلك من تقديم الوسيط للمقترحات، والتعبير عن وجهة نظره والدفاع عنها، وقد بينت المادة الثانية من اتفاقية لاهاي لعام 1907م، أن مدة الوساطة المزدوجة ينبغي ألا تتعدى الثلاثين يومًا، وتختلف الوساطة عن المساعي الحميدة في عدد من الجوانب، هي[19]:

1- أن الوساطة تبدأ عندما تنتهي المساعي الحميدة بالفشل، وأحيانا من الممكن أن تكون امتدادا لها.

2- دور الوساطة أبعد مدى من دور المساعي الحميدة؛ حيث يشارك الوسيط في المفاوضات منذ بدايتها وحتى نهايتها.

وتشترك الوساطة مع المساعي الحميدة في خصائص معينة، هي:

1- أن كلتيهما تتم بصورة اختيارية سواء من جانب من يقوم بأي منهما أو من جانب الأطراف المتنازعة. فالجهة التي تقوم بالوساطة أو بالمساعي الحميدة تفعل ذلك بملء إرادتها وليس رغما عنها.

2- أن الإلزام باللجوء إلى أي منهما يكون فقط في ضوء اتفاق مسبق بين الأطراف المتنازعة، كما حدث في معاهدة باريس عام 1856، حيث نصت المادة الثانية منها على أن الأطراف الموقعة على المعاهدة تلجأ إلى الوساطة لتذليل العقبات التي قد تنشأ بين تركيا وإحدى دول الحلف الأوروبي.

رابعًا: التحقيق

يقوم التحقيق على فكرة تسوية القضايا والمنازعات بالتحقق من صحة الوقائع التي تثيرها، عن طريق تشكيل لجان تحقيق دولية، Inquiry Of Commission International، وعند مناقشة هذه الفكرة في مؤتمر "لاهاي" برز اتجاهان حول مدى إلزاميتها، وانتهى المؤتمر إلى الأخذ بالاتجاه الثاني؛ حيث نصت المادة التاسعة من معاهدة "لاهاي" على الآتي: "ترى الدول المتعاقدة أنه من المفيد والمرغوب فيه أن يلجأ الطرفان لحل الخلافات ذات الطابع الدولي والتي لا تمس الشرف، ولا تتعلق بالمصالح الجوهرية، التي يستعصي حلها بالطرق الدبلوماسية، إلى تأليف لجنة تحقيق دولية تتولى دراسة وقائع الأمور عن كثب، وحل الخلاف الناشئ حلا مشبعًا بروح التجرد والنزاهة".

ومن الأمثلة البارزة في هذا الشأن، المعاهدات الثنائية التي أبرمها وزير الخارجية الأمريكي بريان Bryan بين عامي 1913 و1914 مع عدد من الدول، من بينها: فرنسا وبريطانيا وكندا، والتي تضمنت الدعوة إلى اللجوء إلى التحقيق في حل المنازعات التي تنشأ فيما بينها، وتنطوي آلية التحقيق على عدة مزايا، من أهمها:[20]

1- أنها اختيارية تلجأ إليها الأطراف المتنازعة إذا توصلت إلى اتفاق على ضرورة حل النزاع بواسطتها.

2- أنها تقوم على تشكيل لجنة محايدة تتولى مهمة التحقيق، بالانتقال إلى مكان الوقائع التي تتعلق بالنزاع؛ لجمع المعلومات، والكشف عن ملابسات الموضوع دون تحديد المسؤوليات.

3- أنها تؤدي إلى حصر موضوع النزاع، إذ إن من أبرز مهام لجنة التحقيق دراسة موضوع النزاع دراسة واقعية، في ضوء الحقائق المرتبطة بموضوع النزاع.

خامسًا: التوفيق

يقصد به حل النزاع عن طريق إحالته لهيئة محايدة، تتولى تحديد الوقائع، واقتراح تسوية ملائمة يتم طرحها على أطراف النزاع، ويكون قرار هيئة التوفيق غير ملزم لأطراف النزاع، وهذا ما يميزه عن قرار هيئة التحكيم. والتوفيق يعتبر طريقة حديثة لتسوية المنازعات الدولية، وقد بدأ التعامل به بعد عام 1929م، بواسطة عدة معاهدات ثنائية، أو جماعية، كالمعاهدات البلطيقية في 17كانون الثاني عام 1925م، والاتفاقيات المعقودة بين الدول الأمريكية في 5 كانون الثاني عام 1929، وكذلك معاهدة لوكارنو عام 1925.

وقد نصت معاهدة لوكارنو على عدد من القواعد التي توضح اختصاص لجان التوفيق، وهي كما يأتي [21]:

1- تتألف لجنة التوفيق من ثلاثة أو خمسة أعضاء من دول لا علاقة لها بالنزاع.

2- ينحصر اختصاصها في النظر في الخلاف على المصالح.

3- تتبع لجان التوفيق الأحوال التي نصت عليها معاهدة لاهاي 1907م، بشأن التحقيق، وتتمثل مهمة اللجنة في توضيح مسائل موضوع النزاع، وجمع كل المعلومات الضرورية بواسطة التحقيق، أو بغير ذلك، ومحاولة التوفيق بين الأطراف.

المطلب الثاني: الوسائل الدبلوماسية ذات الطبيعة القانونية

تختلف الوسائل القانونية عن الوسائل السياسية لتسوية المنازعات الدولية، من جهة أن تسوية النزاع بالوسائل القانونية يكون من قبل محكمة تفصل فيه طبقًا لأحكام القانون الدولي، بينما يتم تسوية النزاع بالوسائل السياسية طبقًا لإدارة الدول المتنازعة، وبحسب قدرة وموقف كل طرف في النزاع، وتتم التسوية بالوسائل القانونية عبر آليتين، هما:

أولًا: التحكيم

نصت اتفاقيات لاهاي لعامي 1899،1907على قواعد التحكيم، وهو من الوسائل القانونية القديمة لتسوية المنازعات الدولية، ويقوم التحكيم على الأسس الآتية:

1- تتفق الدول المتنازعة على إحالة نزاعها إلى التحكيم مباشرة.

2- أن الدول المتنازعة هي التي تختار الأشخاص الذين يقومون بالتحكيم لحسم النزاع بينهما، ويطلق عليهم هيئة التحكيم، أو محكمة التحكيم، ويجوز أن يشترك في التحكيم أعضاء من الدول المتنازعة، ويترأس لجنة التحكيم في الغالب شخص أجنبي، يتم الاتفاق عليه من قبل الدول المتنازعة، ويجوز أن يكون المحكم قاضيًا أو رئيس دولة.

3- يختص التحكيم بالمنازعات القانونية، كتفسير معاهدة، وتطبيقها، أو قاعدة من قواعد القانون الدولي.

4- يصدر قرار التحكيم طبقًا للقانون الدولي، وليس ترضية للأطراف المتنازعة.

5- تتبع محكمة التحكيم الإجراءات التي تتبعها محكمة العدل الدولية، وتستمع إلى الأطراف المتنازعة، وتطلع على طلباتهم، وتجري مرافعة علنية، وتستمع للشهود والأدلة.

6- تصدر محكمة التحكيم قرار الحكم بصورة علنية، وتبلغ الأطراف المتنازعة به، ويعد قرارها نهائيا لا يجوز الطعن فيه أمام أي جهة.

والتحكيم نوعان -وفقًا لطبيعة النزاع والأطراف المتنازعة وقناعاتهما- وهما[22]:

النوع الأول: التحكيم الاختياري

وهو التحكيم الذي يتم الاتفاق عليه بعد نشوء النزاع، فإذا ما نشب نزاع بين دولتين جاز لهما الاتفاق على التحكيم لتسوية نزاعهما بالطريقة التي تريانها صالحة لتسوية ذلك النزاع، وبعد الاتفاق على التحكيم تصبح كل دولة ملزمة باللجوء إليه، وملزمة بتنفيذ القرار الصادر عن لجنة التحكيم.

النوع الثاني: التحكيم الإجباري

وهو التحكيم الذي يتم الاتفاق عليه بين الدول قبل النزاع، سواء كان ذلك بمعاهدة خاصة بالتحكيم لتسوية المنازعات بصورة عامة تظهر في المستقبل، أم عند وضع معاهدة تتعلق بموضوع معين، كمعاهدة تتعلق بالحدود أو بالتجارة، وتنص مثل هذه المعاهدة في حالة ظهور نزاع عند تطبيقها، على التحكيم الدولي، ففي هذه الحالة تكون الدولة ملزمة بالتحكيم، وينص ميثاق الأمم المتحدة على أن تلجأ الدول المتنازعة إلى التحكيم كوسيلة لتسوية منازعاتها الدولية، كما أخذت به العديد من المعاهدات الدولية المتعددة الأطراف.

ويحقق التحكيم ضمانة للدول المتنازعة، وذلك لأنها هي التي تختار المحكمين الذين تثق بهم، كما قد يشترك في هيئة التحكيم أعضاء من الدول المتنازعة نفسها؛ ما يوفر لها فرص متابعة إجراءات التحكيم، وأن الدول المتنازعة تستطيع أن تحدد طريقة وأسلوب التحكيم، والتحكيم لا يقوم على الترضية، ولكنه يصدر طبقًا لأحكام القانون الدولي.

وهناك أنواع أخرى من التحكيم، من بينها[23]:

1- التحكيم الفردي: وهو لجوء طرفَي النزاع إلى حكم فرد لحل النزاع؛ حيث يكون الفرد محل اعتبار الطرفين.
2- التحكيم الجماعي: ويعتبر بداية للتحكيم الدولي بصورته الحديثة المنظمة التي هو عليها الآن، ويتخذ التحكيم عدة أشكال، فقد يكون التحكيم في شكل لجان مختلطة تتألف من عضوين من طرفي النزاع، وعضو ثالث محايد، ويكون للطرف المحايد القول الفصل في حسم النزاع عند اختلاف الأعضاء الممثلين لطرفي النزاع.
3- محاكم التحكيم الدولي: تعتبر نوعًا من أنواع التحكيم القضائي، ويتوسط ذلك النوع من التحكيم كل من التحكيم التقليدي والتحكيم القضائي، وتتألف محكمة التحكيم من قضاة محايدين مشهود لهم بالعلم والنزاهة، ويرتبط التحكيم من الناحية القانونية ارتباطًا وثيقًا بمبدأٍ أصبح قاعدة قانونية، وهو أن تلتزم الدول بإرادتها، فإن كان التعهد

لاحقًا لنشوب النزاع سُمي تحكيما اختياريا، وإن كان التعهد سابقا لنشوء النزاع سُمي تحكيما إجباريا.

ثانيًا: القضاء الدولي المتمثل في محكمة العدل الدولية

أنشئت محكمة العدل الدولية عام 1945 بموجب النظام الأساسي للمحكمة الملحق بميثاق الأمم المتحدة، وقد أنشئت هذه المحكمة على أنقاض محكمة العدل الدولية الدائمة، مع الاحتفاظ بنظامها الأساسي ذاته، وتُعد محكمة العدل الدولية من الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وهي أكبر هيئة قضائية دولية تتولى تسوية المنازعات الدولية طبقًا لقواعد القانون الدولي.

وفيما يأتي توضيح لبعض الأمور المرتبطة بالمحكمة، وهي:

1- هيئة المحكمة

يبلغ عدد أعضاء المحكمة خمسة عشر عضوًا، ولا يجوز أن يكون أكثر من عضو من دولة واحدة، ويتم تعينهم عن طريق الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن من قائمة المرشحين، ومدة العضوية تسع سنوات، وتجدد عضوية خُمس الأعضاء كل ثلاث سنوات، بعد إكمالهم مدة تسع سنوات.

2- الاختصاص المكاني للمحكمة

تختص محكمة العدل الدولية بجميع المنازعات الدولية، بغض النظر عن مكان وقوعها، ويجوز لها النظر في المنازعات إن كانت خاضعة لمحكمة أخرى؛ فلا يمنع ذلك من إحالة النزاعات إلى محكمة دولية أخرى، أو تحكيم دولي طبقًا لما تتفق عليه الدول المتنازعة.

3- الاختصاص الشخصي للمحكمة

تختص محكمة العدل الدولية بالنظر في المنازعات التي تقع بين الأطراف، ويمكن تقسيمها إلى الأنواع الآتية[24]:

أ- المنازعات بين الدول: وهنا سنجد أن الدول التي يحق لها اللجوء لمحكمة العدل الدولية هي:

(1) الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

(2) الدول التي ليست أعضاء في الأمم المتحدة، لكنها انضمت للنظام الأساسي للمحكمة.

(3) الدول التي ليست أعضاء في الأمم المتحدة، ولم تنضم للنظام الأساسي للمحكمة، طبقًا للشروط التي يحددها مجلس الأمن.

ب- المنازعات التي تتعلق بالمنظمات الدولية والدول؛ حيث جاءت المادة 34 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية لتحدد اختصاص المحكمة بالنظر في المنازعات الناشئة بين الدول فقط، وترى أن للمحكمة حق النظر في المنازعات التي تخص المنظمات الدولية، على أساس أن المنظمات الدولية في حقيقتها تمثل مجموعة من الدول من الناحية العملية، فقد نظرت محكمة العدل الدولية في المنازعات التي تخص المنظمات الدولية.

4- ولاية المحكمة

ولاية المحكمة إما أن تكون اختيارية، أو إجبارية؛ لما لها من حق الإفتاء، وهو ما يمكن توضيحه من خلال ما يأتي[25]:

1- الولاية الاختيارية

تتمتع المحاكم الوطنية بسلطة الفصل في المنازعات الداخلية، التي تحصل بين الأفراد؛ حيث تنص القوانين الداخلية على أن تسري ولاية المحاكم الداخلية على جميع الأشخاص الطبيعية، والمعنوية العامة، والخاصة، إلا ما استُثني منها بنص خاص، وهذا يعني أن المحاكم الداخلية لها ولاية جبرية في جميع المنازعات التي تحصل داخل الدولة، أما بالنسبة إلى محكمة العدل الدولية، فإن تمسك الدول بالسيادة يحول دون إعطاء المحكمة الفصل في جميع المنازعات الدولية.

ب - الولاية الإجبارية[26]

تتمتع محكمة العدل الدولية بولاية إجبارية في النظر في المنازعات الدولية؛ بناءً على طلب أحد الأطراف في الحالات الآتية:

(1) إذا اتفقت الدول بموجب معاهدة دولية بإحالة المنازعات التي ستنشأ بعد تطبيق المعاهدة إلى محكمة العدل الدولية.

(2) إذا اتفقت الدول المتنازعة على إحالة نزاعها إلى محكمة العدل الدولية، وفقًا لاتفاقية الوصاية، والاتفاقيات الخاصة بإنشاء المنظمات الدولية المتخصصة، التي تنص على إحالة النزاعات الناشئة إلى محكمة العدل الدولية.

(3) إذا صرحت الدول الأطراف في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، في أي وقت، بأنها تقبل بالولاية الجبرية للمحكمة.

(4) إذا نشأ نزاع بين دولتين حول ولاية محكمة العدل الدولية.

(5) إذا ورد في اتفاقية دولية بإشراف الأمم المتحدة نص على الولاية الإلزامية بمحكمة العدل الدولية.

ج- الولاية الإفتائية

الولاية الإفتائية: يقصد بها سلطة المحكمة في تفسير نص غامض، اختلفت الدول في تفسيره، وبموجب النظام الأساسي، يجوز للجمعية العامة ومجلس الأمن، وفروع هيئة الأمم المتحدة، والوكالات المرتبطة بها، التي يؤذن لها من الجمعية العامة للأمم المتحدة طلب الاستفتاء من المحكمة، وتحدد الولاية الإفتائية في المسائل القانونية فقط، وتتبع المحكمة في إصدار الفتوى والإجراءات المتبعة في إصدار القرارات القضائية، وتبلغها للأمين العام للأمم المتحدة من خلال مندوبي الدول.

المبحث الرابع: تسوية النزاع في اليمن عن طريق المفاوضات

سيتم تناول هذا المبحث من خلال المحاور الآتية:

المفاوضات بين الأطراف اليمنية لإنهاء الحرب:

سبقت الحرب على اليمن سلسلة متلاحقة من الأحداث التي رسمت ملامح المرحلة أثناء الحرب، والتي تخللتها عمليات تفاوض بين الفرقاء اليمنيين في الداخل اليمني، وما يسمى (بالشرعية) في الرياض، وما يسمى (أنصار الله) في صنعاء واجهت هذه المفاوضات العديد من المعوقات والعراقيل في جولاتها المختلفة -جنيف 1، وجنيف2، والكويت، وسلطنة عُمان، وآخرها مشاورات السويد-؛ نتيجة التطورات الدراماتيكية على الصعيدين العسكري والسياسي مُنذ بداية الحرب، وحتى وقت إعداد هذه الدراسة.

ونظرًا لأهمية التفاوض بين طرفي الحرب في اليمن ولأهمية العمل الدبلوماسي في تسوية المنازعات الدولية، وضرورة الربط بين الجوانب النظرية التي تحدثنا عنها في المباحث السابقة، والجوانب العملية والممارسة الفعلية للعمل الدبلوماسي، وما يحتمه من مسؤوليات على القائمين عليه في معالجة المشاكل التي تمر بها الدولة، التي يمثلها أولئك الدبلوماسيون – فقد وجدنا أنه من الضرورة بمكان دراسة المفاوضات اليمنية، كدراسة حالة يمكن من خلالها الوقوف على ما تم في تلك المحطات التفاوضية وتحليلها؛ وصولًا إلى النتائج المرجوة من دراستها.

وبذلك يمكننا التعرف على الدور الذي لعبته المفاوضات الدبلوماسية في محاولة إيقاف الحرب على اليمن، وتسوية الصراعات الموجودة والمصاحبة لها؛ بهدف إخراج اليمن مما هي فيه، من معاناة إنسانية لم يشهد مثلها التاريخ السياسي الحديث والمعاصر.

وسيتم تناول محطات التفاوض بين طرفي الحرب في اليمن كما يأتي:

1- مفاوضات جنيف(1) يونيو 2015

أعلن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في شهر مايو 2015 عن بدء ما سُميَ بمحادثات جنيف بشأن اليمن[27]، وكان المؤتمر يهدف إلى الجمع بين وفد الرئيس هادي ووفد آخر

يمثل حكومة إنقاذ صنعاء لحل النزاع على السلطة في اليمن والحرب الدائرة. وقد رفض طرف صنعاء الحوار مع حكومة الرئيس هادي وطالبوا بالتحاور مع السعودية مباشرة، فالمملكة العربية السعودية هي من تقود العمليات العسكرية وحلفاؤها.

وفي تلك الأثناء رفضت الحكومة اليمنية في الرياض المشاركة في المحادثات التي كان مقررا إجراؤها في 28 مايو، وأعلنت تمسكها بضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2216، وطالبت بانعقاد المفاوضات تحت سقف المبادرة الخليجية، ومخرجات الحوار الوطني اليمني، أما طرف صنعاء، فقد طالب بوقف الحرب عليهم كشرط لدخولهم المفاوضات في جنيف، وعليه تم تأجيل موعد تلك المفاوضات حتى 14 يونيو، ثم إلى تاريخ 16 يونيو، وقد اتجه الطرفان إلى جنيف للمشاركة في المؤتمر، حيث افتتح الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون تلك المحادثات يوم الاثنين 16 يونيو، داعيًا إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية [28].

وبطبيعة الحال، فإن لكل مفاوضات أو محادثات هدفا أو أهدافا يسعى كل فريق تفاوضي لتحقيقها؛ بناء على أجندته السياسية التي جاء إلى المفاوضات وهو مُحمل بها، وفي هذه المفاوضات كان الهدف منها تحديدًا، بحث قبول القرار 2216، وقد اشترطت حكومة هادي في الرياض أن يعلن طرف صنعاء تحديدا الموافقة الرسمية المسبقة على القرار، وهو الأمر الذي تم رفضه من قبله دون تردد، ومن ثم ظل وفد الرياض متمسكًا بمطلبه المتمثل في ضرورة تطبيق القرار 2216، وفي 19يونيو صرح وزير الخارجية اليمني خالد اليماني أن المفاوضات انتهت دون التوصل لأي اتفاق، وبعدها بأسبوع واحد انتهت مفاوضات جنيف 1 بالفشل.

عاد وفد صنعاء إلى مسقط، والتقى بمبعوث الأمين العام إلى اليمن آنذاك، إسماعيل ولد الشيخ، الذي يُذكر أنه قال للوفد بالحرف الواحد: "لو وقعتم على ورقة تقبلون فيها بقرار 2216 فإن الحرب ستنتهي"؛ الأمر الذي دفع وفد صنعاء للرد بالقول: "كيف نعلن الموافقة على 2216 بدون أن يكون هناك حل لما تعانيه اليمن من ويلات هذه الحرب"؟

وما يجب التنبيه إليه أن وفد صنعاء وفي طريق عودته إلى صنعاء توقف في مسقط في سلطنة عُمان، في 8 أغسطس من العام 2015، والتقى إسماعيل ولد الشيخ، الذي طالب الوفد بضرورة وقف إطلاق النار آنذاك، وبعد نقاشات مستفيضة، تم الاتفاق على إصدار مبادرة النقاط السبع، التي حمل البند الأول منها، ضرورة الالتزام بقرارات مجلس الأمن، والتي جاءت لتطرح النقاط الآتية[29]:

1- انسحاب الحوثيين والقوات الموالية للرئيس السابق/ علي عبد الله صالح من جميع المدن اليمنية، وإعادة المعدات العسكرية والذخائر المصادرة من الجيش اليمني.
2- عودة الرئيس هادي وحكومة خالد بحاح، إلى صنعاء لممارسة مهامهم وأعمالهم.
3- انتخابات برلمانية ورئاسية مبكرة.
4- اتفاق سلام توقع عليه جميع الأطراف اليمنية.
5- تحويل جماعة "أنصار الله" إلى حزب سياسي.
6- عقد مؤتمر دولي للمساعدات بحضور الدول المانحة.
7- انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي.

إلا أنّ التحالف السعودي رفض المبادرة، وأبلغوا وفد صنعاء بذلك الرفض من خلال موافقة سفيرة الاتحاد الأوروبي، ووفد رسمي من مسقط، بشرط صدور بيان موقع بتلك المبادرة، فوافق وفد صنعاء على شرط التحالف. وفي 3 أكتوبر2015 قام وفد صنعاء بإرسال رسالة رسمية إلى الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن وسفراء الدول الـ18 تفيد بالموافقة على قرارات مجلس الأمن بما فيها القرار (2216) والاستعداد للحوار.

كانت مبادرة سلطنة عُمان تقوم على نقطتين أساسيتين: أولاهما، إقناع طرفي النزاع بـ "هدنة إنسانية" تبدأ بعدها مفاوضات لـ "وقف دائم لإطلاق النار"، أما الثانية، فتمثلت في أن تستضيف مسقط جولات المفاوضات بمشاركة أممية وأوربية وأمريكية وضمانات دولية.

2- مفاوضات جنيف(2) كانون الأول/ديسمبر 2015م

في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام 2015م، تم الإعلان عن محطة المفاوضات اليمنية الثانية، في مقاطعة بيل السويسرية، بعد هدنة أطلقتها الأمم المتحدة، واجتمعت الوفود المفاوضة هناك لمدة أسبوع، بحضور لافت للسفير الأمريكي وسفيري السعودية والإمارات، وقد تخلل ذلك عدة مواقف وأحداث، من أبرزها وأهمها[30]:

1- قيام قوات التحالف في اليوم الثاني للمفاوضات، بتنفيذ زحف بري واسع على صحراء الجوف، رغم الهدنة المفروضة؛ ما أدى إلى سقوط العديد من المواقع بيد تلك القوات، واعتبر وفد هادي أن التقدم الذي حصل لصالحها في الجوف لم يكن بعلمها.

2- رفض وفد هادي مبادلة الأسرى، مشترطًا أن تحصل عملية تسليم الأسرى من جهة واحدة.

وفي نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر، رفض السفير الأمريكي تجديد بقاء الوفود المتفاوضة بالرغم من تأكيد السلطات السويسرية أن تجديد بقاء الوفود لما فيه مصلحة اليمنيين، وكان وفد صنعاء ووفد هادي والأمم المتحدة موافقين على استمرار المفاوضات، إلا أن السفير الأمريكي رفض الاستمرار في المفاوضات، وتحجج بأعياد رأس السنة الميلادية.

وبعدها استؤنفت الأعمال العسكرية في مختلف الجبهات من كل طرف، وعاد وفد صنعاء إلى مسقط.

وبعدها تم الاتفاق على تفاهمات قسمت إلى مرحلتين [31]:

المرحلة الأولى: وقف الغارات الجوية على المحافظات الشمالية، بالإضافة إلى عملية تبادل الأسرى؛ لكن السعودية لم تلتزم إلا بعملية التبادل، فيما لم تتوقف الغارات الجوية على المدن اليمنية ليلا ونهارا.

المرحلة الثانية: تشكيل (7 لجان) تذهب إلى ظهران الجنوب في السعودية، للتوقيع على 7 اتفاقيات في كل من المحافظات الآتية: شبوة، الجوف، حجة، مأرب، وتعز، على أن يبدأ الحوار السياسي بعد وقف العمليات العسكرية.

3- مفاوضات الكويت 18 أبريل 2016

بعد التفاهمات التي اتُفق عليها مع السعودية لإجراء مشاورات في الكويت، اشترطت حكومة الإنقاذ أن تفي السعودية بتعهداتها التي تم الاتفاق عليها في ظهران الجنوب.

بدأت المفاوضات في وقتها المحدد دون تأخير في 18 نيسان/أبريل 2016، ولكن أُجّل انطلاق جلساتها الفعلية إلى الـ21 من الشهر نفسه، بسبب رفض وفد صنعاء أن تعقد أول جلسة مفاوضات قبل توقف الغارات الجوية من جهة، ورفض دول التحالف بقيادة السعودية وقف الغارات الجوية من جهة ثانية.

وبعد 4 أيام توقفت الغارات لمدة أسبوع واحد فقط، ثم بعد ذلك استؤنفت تلك الغارات والعمليات العسكرية من قبل التحالف، وكان الغرض من هذه المفاوضات هو إيجاد حل سلمي بدلًا من الاستمرار في الحرب وتدمير اليمن، تحت مبررات واهية وغير مشروعة. بيد أن هذه المفاوضات اصطدمت بخلافات متجذرة بين الفرقاء السياسيين اليمنيين؛ حيث تركزت النقاشات بين رؤساء الوفود المشاركة في مفاوضات الكويت على تشكيل حكومة توافقية، بالإضافة إلى تشكيل اللجان الأمنية، والعسكرية، والميدانية، وتطرقت النقاشات التي تخللت هذه المفاوضات إلى آلية عمل الحكومة التوافقية في حال توصلت الأطراف إلى رؤية موحدة حيالها، وكذلك حول الدستور المزمع صياغته، ومؤسسة الرئاسة، وقد طرح المبعوث الأممي عددا من النقاط للنقاش والبت فيها من قبل الأطراف المتفاوضة، وهي: (الضمانات العسكرية، اللجنة العسكرية، الضمانات السياسية، السلطة التوافقية، الضمانات المحلية، الضمانات الدولية).

وأدى اختلاف الرؤى بين الأطراف المشاركة على كيفية إدارة الملفات الرئيسية المطروحة على طاولة المفاوضات إلى حالة من التعثر والشد والجذب، وقد ترددت مزاعم من قبل وفد

صنعاء بشأن انسحاب وفد الرياض من المفاوضات بسبب طرح موضوع الضمانات السياسية، التي تشمل السلطة التنفيذية بموجب القرار الأممي (2216)، ومخرجات الحوار الوطني، واتفاق السلم والشراكة، مع تشديد وفد الرياض على ضرورة وجود ضمانات لتنفيذ المهام، والصلاحيات للمرحلة الانتقالية المزمّنة، بما فيها الأوضاع الاقتصادية.

ولم تحقق المفاوضات في جولتها الأولى تقدمًا جدّيًا وملموسًا في سبيل التوصل إلى حل لما يدور في اليمن، وتم تعليق المفاوضات نهاية يونيو، واستؤنفت في منتصف يوليو 2016م، في وقت أعلنت فيه الحكومة اليمنية في الرياض عدم مشاركتها في الجولة الثانية من مفاوضات الكويت في الموعد المحدد لها؛ حتى تفي الأمم المتحدة بالتزاماتها عبر ضمانات مكتوبة من الطرف الآخر، يلتزم فيها بمحددات ومرجعيات الحل السياسي، التي تتمثل في المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني، والقرار الدولي (2216).

وتشترط هذه المحددات أن على وفد صنعاء الاعتراف أولًا بهادي رئيسًا للدولة، وتسليم السلاح الثقيل، وانسحاب مسلحيهم من المدن التي سيطروا عليها منذ 2014م، وأبرزها صنعاء والمؤسسات الحكومية، وذلك قبل إشراكهم في أي حكومة توافقية قادمة.

فيما رفض وفد صنعاء القبول بأي حل سياسي يتضمن أي دور للرئيس هادي؛ بدعوى أنه وحكومته طرفان رئيسيان في الصراع، وهو ما يصرون على تنفيذه والعمل به، عن طريق إلزام الأمم المتحدة، هادي وحكومته بعدم المشاركة في المرحلة القادمة، فيما لو أقرت مرحلة انتقالية؛ تمهيدًا لاستعادة العملية السياسية في اليمن، عقب انتهاء الحرب، ووقف الحرب والصراع الداخلي بين الفرقاء المحليين.

وكان المبعوث الدولي قد أعلن في يونيو 2016م، أنه سلّم وفدي التفاوض خريطة طريق، تنص على إجراء الترتيبات الأمنية التي ينص عليها القرار الأممي (2216)، وتشكيل حكومة وطنية، تمهيدًا لبداية إعمار اليمن، وإعادة العملية السياسية إلى مسارها الصحيح، إلا أن الوفدين المفاوضين لم يتوافقا على جدول زمني، أو مراحل تنفيذ ما اتُفق عليه، وقد اختلفا حول ترتيب

الأولويات، حيث أصرت حكومة هادي على انسحاب الحوثيين من المدن، وتسليم الأسلحة الثقيلة، وعودة مؤسسات الدولة، قبل الشروع في مسار أي انتقال سياسي، في حين طالب الحوثيون بتشكيل حكومة وحدة وطنية، تشرف على الحل السياسي، فيما لو تم الاتفاق على ذلك الحل.

أما الجولة الثالثة من مفاوضات الكويت، فقد أُعلن عقب انتهائها في 7 أغسطس 2016م، عن تقديم التحالف مشروعًا أمنيًا وعسكريًا مفاده: الانسحاب، وتسليم السلاح لقوات الحكومة المستقيلة في مأرب، ثم عقد حوار بعد شهرين من عودة الحكومة إلى صنعاء، إلا أنه قوبل بالرفض من قبل وفد صنعاء؛ كونهم غير مقتنعين بفكرة تسليم السلاح.

عاد وفد صنعاء إلى مسقط في سلطنة عُمان، وظل ثلاثة أشهر هناك؛ حيث مُنع من العودة إلى صنعاء من قبل قوات التحالف، وبعد عودة الوفد إلى صنعاء بأسبوع واحد، جاء المبعوث الأممي السابق إسماعيل ولد الشيخ، وقام بتسليم وفد صنعاء خطة أممية شاملة كانت بمثابة "خارطة طريق"، وطلب منه الموافقة كي تتوقف الحرب، عندها أصدرت صنعاء بيانًا تضمن تحفظها على بعض النقاط التي وردت في الخارطة، وبعد أسبوع واحد تقدمت سلطنة عمان بطلب حضور وفد صنعاء إلى مسقط للقاء بمندوبي الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وذهب الوفد، وأخبر وفد صنعاء مسقط أن عُمان هي الوسيط، أما واشنطن فهي طرف في الحرب، وكان الهدف من اللقاء بالدول الكبرى في مسقط هو الضغط على وفد صنعاء للتوقيع على خارطة الطريق المزمّنة، رغم ما فيها من نقاط تحفّظ عليها وفد صنعاء[32].

عقب عودة الوفد إلى صنعاء، فإنه رد على طلب سلطنة عُمان بالموافقة على التوقيع على الخارطة، وقام بالتوقيع عليها كل من محمد عبدالسلام عن جماعة الحوثي (أنصار الله)، وعارف الزوكا عن المؤتمر الشعبي العام، وتم تسليم الخارطة للسلطنة، التي تضمنت في أهم بنودها الاعتراف بقرارات مجلس الأمن، والاتفاق على الحوار المباشر مع السعودية، وتوقيع خارطة الطريق المزمنة بشكل نهائي.

وبعد عودة الوفد إلى صنعاء من جديد، تبين أن المبعوث الأممي قد تم الضغط عليه من قبل أطراف وقوى دولية، ومنعه من المضي في توقيع الاتفاق مع الطرف الآخر، وأصبحت تحركات ولد الشيخ تتركز حول زيارات مكوكية يقوم بها إلى صنعاء والرياض قبل أي جلسة لمجلس الأمن؛ ليقدم إحاطته التي تتضمن -بطبيعة الحال- أنه التقى بكل الأطراف، وأن السلام في اليمن بات قريبًا، وهو كلام عار عن الصحة ولا أساس له، لكن الأمر الأخطر تمثل في شعور أغلب المتابعين للمفاوضات اليمنية أن الأمم المتحدة ممثلة بمبعوث الأمين العام، قد لا ترغب في إيقاف هذه الحرب وإنهاء معاناة الإنسان اليمني، ووقف الكارثة الإنسانية التي تعيشها اليمن، تحت مبررات سياسية لا ترقى إلى مستوى المسؤولية الملقاة على منظمة أممية كالأمم المتحدة، التي تدعي أنها تسعى دوما إلى بناء الأمن والسلام في العالم، فما تكشف للجميع أن ذلك الحديث حديث نظري لا يتعدى أروقة المنظمة الأممية، ومكاتب ممثلي الدول فيها.

واستمرت المفاوضات والزيارات المكوكية لممثل الأمين العام للأمم المتحدة إسماعيل ولد الشيخ؛ لتتمخض عن صدور بيان من قبل قيادة قوات التحالف، يتضمن استمرارها في دعم جهود الأمم المتحدة ومبعوثها، حتى الوصول إلى حل شامل طبقًا للقرار (2216)، كما أكد مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة على أنه سيكثف جهوده الحثيثة للتوصل إلى أي اتفاق بين الأطراف اليمنية، يتم من خلالها إيقاف الحرب وإنهاء المعاناة الإنسانية التي يعيشها اليمن.

عقب ذلك رفض وفد صنعاء ضغوط التحالف السعودي لتسليم مأرب، والاعتراف بالحكومة اليمنية المستقيلة، بدون البدء في إجراءات الحل السياسي، وكانت وجهة نظر وفد صنعاء أن الذهاب نحو حل أمني وعسكري فقط، سيؤدي -بطبيعة الحال- إلى ترحيل الحل السياسي إلى ما لا نهاية، ولن يتم التطرق إليه، وهو ما يرفضونه جملة وتفصيلا.

وبعد أخذ ورد، وافق وفد صنعاء على أن يضع التحالف السعودي الخطوات الأولى، المتمثلة في الترتيبات الأمنية قبل السياسية، مشترطًا ألا يتم ذلك إلا بعد أن يتم الاتفاق والتوقيع

على الاتفاق الشامل والكامل، إلا أن قيادة قوات التحالف لم تقبل إلا التوقيع على الجزئية العسكرية من الاتفاق، دون التوقيع على الحل السياسي.

وما يجب ذكره هنا، أنه وبعد فشل إخضاع وفد صنعاء للتوقيع على الاتفاق، دون الاتفاق السياسي على الأقل، جلس السفير الأمريكي وسفراء الدول الـ18 مع وفد صنعاء مباشرة في الكويت، وقال لهم السفير بالحرف الواحد: "أمامكم الآن صفقة، إما أن توقعوها، وإما الحصار الاقتصادي، وسننقل البنك المركزي إلى عدن، وسنمنع الإيرادات، وسنغلق مطار صنعاء"؛ فرد وفد صنعاء: "افعلوا ما شئتم، لن نستسلم أبدًا مهما كان".

4- مفاوضات جنيف، 6 أيلول/سبتمبر 2018

بعد توقف المفاوضات لسنتين رعت الأمم المتحدة جولة جديدة من المشاورات لحل الأزمة في اليمن، وكان من المقرر أن تنعقد جلسة المشاورات في 6 أيلول/سبتمبر 2018.

إلاّ أنّ الرياض رفضت منح الطائرة العمانية تصريحًا بنقل الوفد الوطني "وفد صنعاء" إلى جنيف للمشاركة في المفاوضات، وكشف ذلك المبعوث الأممي الحالي (مارتن غريفيث) في مؤتمر صحفي عقده في جنيف، وأكد أن طرف صنعاء كان حريصا على المشاركة، وأن الأمم المتحدة فشلت في تأمين مغادرة الوفد لظروف لوجستية حالت دون ذلك[33].

وبذلك انتهت محادثات السلام قبل أن تبدأ، واعترف المبعوث الأممي بأنه لم يكن من الممكن إقناع وفد صنعاء بالقدوم إلى جنيف، وقد جاءت تصريحات غريفيث عقب رفض وفد صنعاء مغادرة العاصمة صنعاء؛ بحجة عدم حصولهم على ضمانات كافية تضمن عودتهم سالمين إلى صنعاء بعد المحادثات؛ نتيجة فرض قوات التحالف حصارا جويًا كاملًا على اليمن عامة، ومطار صنعاء على وجه التحديد.

وقد استثمر وفد صنعاء ذلك المنع ليشترطوا السفر على متن طائرة عمانية؛ ليتسنى لهم نقل جرحاهم من القيادات الميدانية التي أصيبت أثناء الحرب إلى مسقط للعلاج هناك، وفي هذه

الأثناء واصلت قوات التحالف رفضها الموافقة على توفير طائرة عُمانية لنقل الوفد اليمني من صنعاء إلى عُمان، ومنها إلى جنيف. وكان من المقرر أن تركز المشاورات غير المباشرة التي ترعاها الأمم المتحدة بين الفريقين على ملف الأسرى والمختطفين؛ أملا في التوصل إلى اتفاق لإطلاق سراحهم، إلى جانب تركيزها على النواحي الإنسانية، وإزالة العراقيل أمام وصول الدعم والمساعدات الإنسانية، إضافة إلى قضية رواتب الموظفين، وميناء الحديدة[34].

5- مشاورات السويد 13 ديسمبر 2018

بعدما فشلت جميع المساعي السابقة التي قام بها غريفيث لعقد مفاوضات سلام في أيلول/سبتمبر في جنيف، عندما رفض الحوثيون مغادرة صنعاء، بسبب غياب ضمانات للعودة إليها، وبسبب مسألة إجلاء الجرحى والمصابين من الحوثيين إلى سلطنة عُمان، تم الترتيب لمحادثات بناء الثقة في السويد، التي أجريت دون تحديد مدتها في مركز المؤتمرات في قلعة يوهانسبرغ، التي تقع على بعد ستين كيلومترا شمال ستوكهولم، ولم يحدد المحللون ومصادر الأمم المتحدة أهدافًا طموحة لهذه المحادثات غير المباشرة، التي كان الهدف منها -كما قيل على لسان منظمها- هو "بناء الثقة" بين الطرفين، وكان الطرفان قد اتفقا، قبل بدء المشاورات على تبادل الأسرى، ويتم في السويد وضع إطار زمني وتفاصيل تطبق الاتفاق، بما سيتيح لمّ شمل آلاف اليمنيين وأسرهم.

حيث طالب وفد صنعاء إعادة فتح مطار صنعاء الدولي، الذي تضرر جراء الغارات السعودية وحلفائها منذ ثلاث سنوات، فيما طالب وفد الرياض الحصول على خرائط الألغام. وقد طالب الطرفان بوقف إطلاق النار، واشترط كل طرف أن يبدأ الطرف الآخر بوقف إطلاق النار، وفتح ممرات إنسانية، وصرح مصدر دبلوماسي في مجلس الأمن الدولي في ذلك الحين بأن لديه "آمالا ضئيلة جدا" في أن تفضي هذه المحادثات إلى تقدم ملموس[35].

بدا المشهد واضحًا في ختام مشاورات السويد، فيما يتعلق بثلاثة ملفات رئيسية من أصل ستة ملفات شكلت أجندة المباحثات التي استغرقت أسبوعًا كاملًا هي: (إطلاق سراح الأسرى،

وقف القتال في مدينة الحديدة، عدم نقل البنك المركزي، حصار مدينة تعز، إيصال المساعدات الإنسانية للمتضررين، وفتح مطار صنعاء المغلق)، وقد تم الاتفاق على أربعة ملفات، وترحيل بقية الملفات الأخرى (مطار صنعاء، والملف الاقتصادي، بما فيه ملف البنك المركزي) إلى جولة قادمة؛ حيث جاء نص الاتفاق كما يأتي:

قد اتفقت الأطراف على ما يأتي[36]:

1- الاتفاق حول مدينة الحديدة، وموانئ الحديدة، والصليف، ورأس عيسى.

2- آلية تنفيذية حول تفعيل اتفاقية تبادل الأسرى.

3- إعلان تفاهمات حول تعز.

4- الالتزام بمواصلة المشاورات دون قيد أو شرط، في غضون شهر يناير 2019 في مكان يتفق عليه لاحقًا، وتعاهد الوفدان على تنفيذ أحكام هذا الاتفاق تنفيذًا كاملًا، والعمل على إزالة أية عوائق تحول دون تنفيذ الالتزام بالامتناع عن أي فعل أو تصعيد أو اتخاذ أيّة قرارات من شأنها أن تقوّض فرص التطبيق الكامل لهذا الاتفاق.

وقد قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، عن مشاورات السلام المنعقدة في السويد بين طرفي النزاع اليمني، إنها: "تقدم حقيقي وخطوات بالغة الأهمية بالنسبة إلى كل الشعب اليمني"، مضيفًا: "إن المفاوضات توّجت بالاتفاق على إخراج القوات المتحاربة من الحديدة، ووقف إطلاق النار في المحافظة، وإقامة ممرات إنسانية فيها"، موضحًا أن اتفاق الحديدة سيؤدي إلى تدفق المواد الغذائية والخدمات، وهو ما سيحسن الظروف المعيشية لملايين اليمنيين، وأن الأمم المتحدة ستتولى دور "مراقبة الميناء"، بينما ستتولى قوى محلية الإشراف على النظام في المدينة"[37].

كما أكد الأمين العام للأمم المتحدة التوصل إلى تفاهم بشأن تخفيف حدة التوتر في مدينة تعز، وفتح ممرات إنسانية لإيصال المساعدات إليها، مضيفا أنه سيكون لدى الأمم المتحدة دور في هذه العملية، علاوة على اتفاق بشأن تبادل الأسرى؛ ما سيؤدي إلى إعادة التحاق الآلاف

بأسرهم. وقد جاء الموقف الرسمي السعودي من نتائج المفاوضات، على لسان سفير المملكة لدى اليمن، محمد آل جابر، من أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في السويد، تهدف إلى معالجة الوضع الإنساني، من خلال الانسحاب من مدينة وميناء الحديدة، وكذلك تعز، وإطلاق سراح آلاف المحتجزين والأسرى، مؤكدا على أن الجولة المقبلة من المفاوضات ستجرى في شهر يناير 2019م.

6- ما بعد السويد

بعد أن أنهى الطرفان توقيع الاتفاق اجتمع مجلس الأمن الدولي وصوّت أعضاؤه بالإجماع على قرار أممي يدعم اتفاق السويد حول اليمن، وأذن للأمين العام للأمم المتحدة بنشر فريق مراقبين أولي في مدينة وموانئ الحديدة، وأكد القرار الأممي في أهم بنوده على ما يأتي:

1- مباركته للاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين الطرفين حول مدينة ومحافظة الحديدة، وموانئها، وميناءي الصليف ورأس عيسى، وتنفيذهما تنفيذا كاملًا، والعمل على إزالة أية عوائق تحول دون تنفيذه.

2- الالتزام بالامتناع عن أي فعل أو تصعيد، واتخاذ أية قرارات من شأنها أن تقوض فرص التطبيق الكامل لهذا الاتفاق.

3- الالتزام بمواصلة المشاورات دون قيد أو شرط في غضون شهر يناير 2019.

داعيًا الأطراف اليمنية إلى تنفيذ هذا الاتفاق وفقًا للجداول الزمنية المحددة فيه، وشدد على الاحترام الكامل لوقف إطلاق النار المتفق عليه في محافظة الحديدة، وإعادة الانتشار المتبادل للقوات إلى مواقع متفق عليها خارج المدينة، والموانئ، خلال 21 يومًا من سريان مفعول وقف إطلاق النار، وإزالة أي مظاهر عسكرية من المدينة.

وقد أكد مجلس الأمن من جديد التزامه القوي بوحدة وسيادة واستقلال أراضي اليمن، والتزامه بالوقوف إلى جانب شعب اليمن، وأنه إذ يعيد تأكيد دعمه والتزامه بعمل المبعوث

الخاص للأمين العام لليمن، يؤكد من جديد أن النزاع في اليمن لا يمكن حله إلا من خلال عملية سياسية شاملة، على النحو الذي تدعو إليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار رقم (2216)، وبيانات الإحاطة المقدمة من مبعوثي الأمين العام للأمم المتحدة، ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلياتها التنفيذية، واتفاق السلم والشراكة، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، والتأكيد على أن الوضع في اليمن لا يزال يشكل تهديدًا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين، لو استمر على حاله.

كما رحب المجلس بالمشاورات اليمنية التي دعا إليها المبعوث الأممي الخاص في ستوكهولم في الفترة من 6 إلى 13 كانون الأول/ ديسمبر 2018، شاكرًا حكومة السويد على استضافتها للاجتماع، مشيدًا بالخطوات التي اتخذها القادة الإقليميون والدوليون دعمًا للأمم المتحدة، ويلاحظ الأهمية الحيوية لإحراز تقدم نحو التوصل إلى اتفاق سياسي لإنهاء النزاع، ولتخفيف المعاناة الإنسانية للشعب اليمني[38].

ويؤذن للأمين العام بأن ينشئ فريقًا، ويتم نشره لفترة أولية مدتها 30 يومًا من اعتماد هذا القرار، لبدء الرصد، ودعم وتيسير التنفيذ الفوري لاتفاق استكهولم، بما في ذلك طلب الأمم المتحدة برئاسة لجنة تنسيق الوزارات، وتحديث المجلس في غضون أسبوع واحد، ويطلب من الأمين العام تقديم مقترحات في أقرب وقت ممكن قبل 31 كانون الأول / ديسمبر 2018، بشأن الكيفية التي ستدعم بها الأمم المتحدة اتفاق استوكهولم بالكامل، على النحو الذي طلبته الأطراف، بما في ذلك -على سبيل المثال لا الحصر-:

عمليات الرصد الموضوعية لوقف إطلاق النار، وإعادة الانتشار المتبادل للقوات في مدينة الحديدة، وموانئ: الحديدة والصليف ورأس عيسى، ولعب دور رائد في دعم مؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية في إدارة وتفتيش موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، وتعزيز وجود الأمم المتحدة في مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن على أساس أسبوعي.

يدعو الدول الأعضاء القادرة على مساعدة الأمم المتحدة للقيام بذلك، ويشير إلى التزام الأطراف بتيسير ودعم دور الأمم المتحدة في الحديدة، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك أي خرق للالتزامات من جانب الطرفين، على أساس أسبوعي، على النحو الذي دعا إليه الطرفان، حتى إشعار آخر.

وقد شكك كثير في شفافية اتفاق السويد؛ حيث يُعتقد أن السعودية والإمارات كان لهما دور في التوصل إلى هذا الاتفاق، وذلك لحاجة السعودية الماسة إلى تخفيف حدة الضغوط التي تعرضت لها، فالاتفاق لا يفضي إلى السلام الحقيقي المنشود، وهنا يرى البعض أن دور المبعوث الأممي كان قد انتابه بعض التأرجح لصالح صنعاء، ويرون أنه أنقذ طرف صنعاء في الحديدة، وقام بتأمين الغطاء السياسي لهم؛ حيث اعتبرهم شركاء مع الحكومة في إدارة الحديدة، تحت مظلة الأمم المتحدة، وهو ما عزز من وضعهم وموقفهم الذي نتج عنه رفضهم تنفيذ أي من أحكام اتفاق السويد، على الرغم من توقيعهم عليه.

وبعد الضغط من قبل حكومة هادي في الرياض، وقعت الميليشيات خطة إعادة الانتشار في اجتماع برئاسة الجنرال لوليسجارد، نصت المرحلة الأولى من الخطة على انسحاب أنصار الله من موانئ الحديدة الثلاثة، مقابل انسحاب قوات هادي إلى ما بعد كيلومتر واحد من مناطقها التي كانت متمركزة فيها، إلا أن صنعاء لم تفِ بما وقعت عليه في هذه الخطة، وقدمت اقتراحًا لتعديل الخطة، تضمن الانسحاب من مينائي رأس عيسى والصليف، على أن يتم تسليم ميناء الحديدة تحت الضغط الدولي، ووافقت الشرعية على ذلك، إلا أن أنصار الله عادوا للرفض مرة أخرى بعد تحديد تاريخ التنفيذ[39].

توقفت الاجتماعات، وتدخل المبعوث الأممي غريفيث، وزار صنعاء مرتين، واجتمع مع قادة أنصار الله لإقناعهم بتنفيذ الاتفاق، لكن الحوثيين تحركوا على مسار عسكري، وصعدوا الهجمات على مواقع المقاومة المشتركة، معززين جبهاتهم في الحديدة، وواصلوا تصعيدهم في حفر الأنفاق، وقطع الطرق، لإيقاف تنفيذ الاتفاق.

بعد ذلك تقدم أنصار الله برؤية تتمثل في تسليمهم الموانئ إلى العناصر الأمنية التي تدير الميناء خلال الحرب، على أنها عناصر محلية، ومحايدة، لكن الحقيقة أنها عناصر تم تعيينهم من قبل الحوثيين، منذ بداية الحرب، وهذه العناصر معروفة بأنها جزء لا يتجزأ من الجناح العسكري للحوثيين.

وقد ذكرت بعض المصادر أن "إقدام الحوثيين على خطوة أحادية الجانب، والمتمثلة في الانسحاب من الموانئ مسافة خمسة كيلومترات، هي خطوة بدت في ظاهرها تنفيذًا حرفيًا لاتفاق الحديدة، لكنها ليست كذلك، بل مثلت احتيالًا واضحًا على الاتفاق، لأن ما ترتب على ذلك الانسحاب هو التلاعب بهوية الطرف اليمني المحلي، الذي سيتولى إدارة الحديدة وموانئها، ويتعلق كذلك بمدى جدية الحوثيين في الانسحاب العسكري الكامل، وتسليم خرائط الألغام؛ تمهيدًا لنزعها، وإزالة الحواجز والخنادق، وإنهاء كافة المظاهر العسكرية من مدينة وموانئ الحديدة، وتطبيع الحياة بشكل كامل في هذه المناطق"[40].

ونعتقد أن أنصار الله نجحوا في خطوة الانسحاب الأحادي الجانب في تجيير الاتفاق لصالح مشروعهم السياسي والعسكري في الحديدة، في ظل التغطية التي يملؤها الحماس من جانب الأمم المتحدة لهذه الخطوة، التي لا تزال تمثل إجراءً جزئيًا من المرحلة الأولى التي ينبغي أن تشمل كافة مراحل الانسحاب المفضي إلى إنهاء مظاهر الحرب، بالإضافة إلى قيام القوات الموالية للحكومة الشرعية بإنجاز ما يخصها من هذه المرحلة، وهي الانسحاب مسافة كيلومتر واحد من مواقع تمركزها آنذاك في الأجزاء الشرقية من مدينة الحديدة، إلا أن حكومة هادي قد رفضت هذا، مطالبة بانسحابهم من الموانئ والمدينة بالكامل، واستقبال السلطات الأمنية قبل الانقلاب، وإدارة الأمن في المدينة، والسلطات المحلية التي كانت تدير الحديدة قبل احتلالها للسلطة المدنية.

والمتابع للحالة اليمنية سيجد أنه منذ بدء الحرب كان تركيز الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ينصب على الحديدة، وكان مبرر الجميع دائمًا هو محاولة الإبقاء على الوضع الإنساني بعيدًا عن الانزلاق إلى حافة المجاعة، وتم جمع المليارات من الدولارات، حتى لا يقع اليمنيون في المجاعة

وفقًا لهذه المخاوف، لكن الذي حدث هو أن وتيرة العون الإنساني بقيت على ما هي عليه من القصور في الوصول إلى المستهدفين، في حين استمرت قدرة الحوثيين كبيرة في استثمار هذه المساعدات الكبيرة جدًا والمغرية جدًا.

فعلى مدى سنوات الحرب، تحولت العمليات الإنسانية إلى استثمار مربح للوكالات الدولية من جهة، ومصدر دعم مهم جدًا للمعركة التي يخوضها أنصار الله؛ بهدف تثبيت مكاسبهم السياسية والعسكرية وبسط النفوذ على أوسع رقعة ممكنة من الدولة اليمنية. وقد نقلت ديكارلو عن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش "التزام الأمم المتحدة بتحقيق السلام في اليمن بشكل صحيح"، مؤكدة دعم المجتمع الدولي لليمن وقيادته الشرعية، التي تحظى بتأييد غير مسبوق في الأمم المتحدة[41].

إلا أنه يجب على الأمم المتحدة أن تكون حذرة تجاه الخطوات المقبلة، المتصلة بتنفيذ اتفاق الحديدة؛ لأن أنصار الله لم ينسحبوا من المدينة، ولن ينهوا التحصينات التي تضمن وجودًا حقيقيًا لهم، في معزل عن تهديدات القوات المتربصة بهم في شرق المدينة، لذا فإن ما أعتقده هو أن الأمور ستتوقف عند هذا الحد، وسيبقى الوضع في الحديدة يراوح مكانه، كما هي عادة الوضع الشامل في اليمن، ومضى جريفيث من لندن إلى صنعاء ليحمل رسالة التحذير الصادرة عن الرباعية الدولية بشأن اليمن، والمكونة من وزراء خارجية الولايات المتحدة، وبريطانيا، والسعودية، والإمارات. وفي أثناء هذا التحذير كانت هناك مهلة معلنة للحوثيين بضرورة تنفيذ الجزء الأول من خطة إعادة الانتشار.

لكن اللافت للنظر أن ما صدر عن اجتماع الرباعية في لندن هو التركيز على قضية الصواريخ والطائرات المسيرة التي تطلق من صنعاء باتجاه السعودية والإمارات، وربط ذلك بإيران، وبالدعم الذي تقدمه لأنصار الله، وهو اهتمام أكثر من اهتمام اللجنة بما آلت إليه الأمور في الحديدة.

ويرى البعض أن أخطر ما سعى إليه المجتمع الدولي هو الدفع باتجاه الحديث عن مركزية الحديدة في سياق الحرب على اليمن؛ حيث تم بناء أحلام كبيرة على النجاح في الحديدة، تجاوزت التعقيدات الهائلة في الملف اليمني الذي يتوزع بين مشاريع عديدة داخلية وخارجية.

وعلى الرغم مما تشهده اليمن، من شد وجذب من قبل الأطراف اليمنية في الداخل اليمني، التي تسمى (بحكومة الإنقاذ)، والتي في الرياض، التي تسمى (بالحكومة الشرعية)، أو الأطراف الإقليمية كإيران والمملكة السعودية، وبقية دول التحالف من دول إقليمية، أو الأطراف الدولية متمثلة في الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، وبقية دول الاتحاد الأوروبي، التي تتنوع ردود أفعالها، ونمط تعاملها مع ما يحدث في اليمن وفق المصالح، والأهداف التي يخطط كل منها لجنيها جراء مشاركته، ونوعية تلك المشاركة في حرب اليمن، أو حتى في التعامل مع الملف اليمني - فإن ذلك مجتمعًا لم ينهِ معاناة الشعب اليمني وإيقاف الحرب التي شنتها قوات التحالف عليه منذ ما يقارب الست سنوات على التوالي.

واللافت للنظر –أيضًا- أن ما تشهده مياه البحر الأحمر والخليج العربي من محاولات من قبل الإدارة الأمريكية لإنشاء تحالف دولي، تحت ذريعة حماية الملاحة الدولية في مياه البحر الأحمر والخليج، هو المبرر الذي ستضمن الإدارة الأمريكية -من خلاله- تواجدها في مياه البحر الأحمر، ورقابتها على مضيقي هرمز، وباب المندب، اللذين من خلالهما ستستطيع تضييق الخناق على إيران؛ لتدفعها إلى تقديم تنازلات فيما يتعلق بقوتها النووية، والملف النووي الإيراني.

7- تعثر تنفيذ اتفاق الحديدة

وبعد مرور أكثر من عام على توقيع اتفاق السويد، فإن نتائج هذا الاتفاق ما تزال متواضعة -كما وصفها المبعوث الأممي في اليمن-، وقد أكد على أن عملية تنفيذ الاتفاق بطيئة، حيث شهد العام الأول من عمر الاتفاق عدة تطورات، من أهمها:

- تعاقب ثلاثة رؤساء على لجنة إعادة الانتشار، وهذا أمر يدل على غياب التوافق، وعدم القدرة على إنجاز ما تم التوصل إليه في السويد.

- الخروقات المتواصلة لعملية وقف إطلاق النار من قبل جميع الأطراف، وهذا يعطي مؤشرا خطيرًا على صعوبة حسم الصراع في الحديدة، بالرغم من أنه تم تشكيل خمس نقاط في شهر أكتوبر 2019م؛ لمراقبة عمليات إطلاق النار، إلا أن الخروقات ما زالت مستمرة، ومن أبرزها استهداف مقر إقامة الفريق الحكومي في لجنة إعادة الانتشار، في 24 نوفمبر 2019م.

- أما ما تم الاتفاق عليه بشأن الأسرى، فإن هذا الملف لم يشهد أي جديد، بالرغم من الاتفاق على تفعيل مبدأ الكل مقابل الكل؛ بسبب الخلاف بين أطراف الصراع، والملاحظ أنه في الفترة الأخيرة من العام 2019م، شهد هذا الملف بعض التقدم والتطور الذي يمكن البناء عليه؛ حيث تم الإعلان في 26 نوفمبر 2019م عن مبادرة بشأن إطلاق نحو (200 أسير) من الطرفين.

وإجمالًا، سنجد أن محافظة الحديدة بالنسبة إلى جميع أطراف الصراع تعتبر أكثر المحافظات خطورة وأقلها أمنًا خلال 2019م؛ حيث أظهرت تقارير دولية وقوع نحو (799ضحية) فيها من المدنيين، وتمثل هذه النسبة ربع إجمالي الضحايا المدنيين الذين قتلوا عام 2019م، في عموم المحافظات[42].

أما بالنسبة إلى محافظة تعز، فقد شمل اتفاق السويد عدة تفاهمات بشأن الوضع فيها، وقد انتهى إلى ضرورة تشكيل لجنة مشتركة من الطرفين، بمشاركة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والشروع في إجراءات وقف إطلاق النار، كمقدمة لتهدئة الأوضاع، ولم تحقق تلك التفاهمات أية نتائج فعلية على أرض الواقع، وما زالت قضية تعز شديدة التعقيد والتشابك، خاصة مع تعدد مراكز القوى، وتباين أهدافها، سواء من خلال الصراع الدائر بين الأطراف الرئيسية، أم الصراع بين عدد من القوى المتحالف بعضها مع بعض، وتبقى المشكلة الأساسية بالنسبة إلى تعز أنه يتم توظيفها من قبل أطراف الصراع كورقة للمساومة بها أثناء أية مفاوضات.

الخاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة التي انطلقت من التساؤل البحثي الذي جاء على النحو الآتي:

"هل نجحت الدبلوماسية في إدارة العلاقات الدولية والتعامل مع النزاعات والخلافات السياسية والقانونية والعسكرية بالشكل المطلوب؟" فقد جاء الفرض الذي حاولنا من خلاله الإجابة على هذا التساؤل على النحو الآتي:

لعبت الدبلوماسية دورًا فاعلًا في إدارة العلاقات الدولية، فكلما كانت الدبلوماسية ناجحة في إدارة العلاقات الدولية كانت تلك العلاقات في مسارها الصحيح. وهو ما ثبت في بعض النزاعات أو الصراعات التي أوردنا نماذج منها، ولم تنجح الدبلوماسية بوصفها أداة من أدوات ممارسة العمل الدبلوماسي، والتي غالبًا لم يستشعر القائمون على تلك الأداة حجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم، وأنهم لا بد أن يسهموا في إخراج بلدانهم من تلك الأزمات، وإنهاء تلك الصراعات أو الحروب.

أما التساؤل البحثي الثاني: الذي نصه:

"ما مدى نجاح المفاوضات الدبلوماسية في حل الأزمة اليمنية، وإنهاء الحرب والصراع الدائر في اليمن؟" فقد تم صياغة الفرض الثاني في محاولة للإجابة عنه، حيث كان نصه:

أدى الاختلاف السياسي بين المتفاوضين اليمنيين إلى فشل المفاوضات، بوصفها أداة من أدوات العمل الدبلوماسي في حل الأزمة اليمنية، وإنهاء الحرب والصراع الدائر في اليمن. وقد ثبتت صحة الفرض؛ فحجم الخلاف السياسي، الذي أخذ بُعدًا أيديولوجيا في المقام الأول، أدى إلى اتساع الفجوة بين وفد صنعاء، ووفد الرياض.

كما أن تلك الخلافات في نفس الوفد التفاوضي الواحد قد لعبت دورا واضحا وجليا في عدم توحد مكونات وفد صنعاء التفاوضي في مواقفهم التفاوضية، أو أجنداتهم التفاوضية، فكلٌ من أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام له أجنداته المحلية والإقليمية والدولية التي توجه مواقفه

التفاوضية أثناء تلك المفاوضات؛ ما يؤكد على صحة الفرض الثاني، ومن ثم الإجابة عن التساؤل البحثي الثاني، وهو ما أنتجته تلك الخلافات، حيث لم يصل المفاوضون اليمنيون، سواء كانوا ممثلين لوفد صنعاء، أم لوفد الرياض، إلى حلول وسطية تخرج الشعب اليمني من معاناته.

بالإضافة إلى أن الأجندات الأجنبية والخلافات الدولية قد تجلت في توجيه مسارات تلك المفاوضات، في اتجاه تعزيز مصالح كل فاعل من أولئك الفاعلين، وهو ما أسهم بشكل كبير في فشل جميع محطات المفاوضات اليمنية، وعدم استشعار الوفدين المفاوضين لحجم المسؤولية الملقاة على عواتقهم، المتمثلة في ضرورة تغليب مصلحة الوطن على أية مصالح ضيقة، حزبية كانت أم عقائدية أم مناطقية؛ فالوطن وطن الجميع.

لكن الحاصل -بالنسبة إلى المفاوضين من الوفدين- أن كل طرف كان يسعى لإماتة وفشل المفاوضات بشتى الوسائل والطرق والأدوات؛ حتى يعظم مصالحه الضيقة أو مصالح من يقف وراءه في هذه المفاوضات، وهو ما تجلى في عدم القدرة على إيجاد حل سياسي جامع وشامل يُخرج اليمن مما هي فيه، من معاناة إنسانية وكارثية، ومجاعة لم يسبق لها نظير على مستوى العالم أجمع.

وقد أثبتت الدراسة أن العمل الدبلوماسي، الذي يمثل أداة الدبلوماسية، بأشكاله المختلفة، كان له دوره الواضح والبارز في تسوية بعض الخلافات والنزاعات بين الدول، أو حتى الأزمات والخلافات السياسية؛ تجنبًا للدخول في أتون حروب متعددة؛ بسبب تلك الخلافات أو الأزمات أو المنازعات، وهو ما يعزز صحة الفرض الذي انطلقت منه الدراسة، ومن ثم الإجابة عن التساؤل البحثي، حيث اتضح من خلال ما جاء في الدراسة أن الدبلوماسية -ممثلة في العمل الدبلوماسي وآلياته التي أوردناه في هذه الدراسة السياسية والقانونية- قد لعبت دورها الواضح في إدارة الأزمات السياسية، والتعامل معها بين الدول، حتى في المنازعات التي نشبت بين الدول في بعض الأحيان.

أما بالنسبة إلى التساؤل الثاني، الذي نصه:

"ما مدى نجاح المفاوضات الدبلوماسية في حل الأزمة اليمنية وإنهاء الحرب والصراع الدائر في اليمن؟" فقد نص الفرض الثاني على أنه قد أدى الاختلاف السياسي بين المتفاوضين اليمنيين إلى فشل المفاوضات كأداة من أدوات العمل الدبلوماسي في حل الأزمة اليمنية، وإنهاء الحرب والصراع الدائر في اليمن.

وقد ثبتت صحة الفرض، بناءً على ما تناولته الدراسة من خلافات بين الوفدين المتفاوضين: وفد صنعاء، ووفد الرياض، حيث لم يتمكن المفاوضون اليمنيون من التوصل إلى حل للأزمة اليمنية؛ نظرا لخلافاتهم السياسية، وأجنداتهم السياسية المتعددة، التي أثر اختلافها على سير المفاوضات، ومن ثم فشل العمل الدبلوماسي؛ نظرًا لعدم استشعار المفاوضين من الطرفين بمسؤوليتهم الملقاة على عواتقهم، المتمثلة في أنهم يفاوضون من أجل وطن، وليس من أجل أحزاب أو جماعات أو قوى سياسية، مهما كانت مبرراتهم السياسية.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، نوردها كما يأتي:

1- أن الدبلوماسية تعد الأداة المثلى والأساسية في إدارة الأزمات السياسية والنزاعات والصراعات الدولية، والعلاقات الدولية، التي لا يمكن الاستغناء عنها؛ لما قامت به من أدوار في إدارة وحل عدد من الأزمات والمنازعات بين الدول، التي استشعر القائمون على تلك المفاوضات بين تلك الدول أهمية أدوارهم، والمسؤولية الملقاة على عواتقهم، ومن ثم تم حل تلك النزاعات والحروب؛ انطلاقًا من استشعار القائمين على العمل الدبلوماسي بمسؤوليتهم الوطنية.

2- أثبتت الدبلوماسية -باعتبارها أداة من أدوات العمل الدبلوماسي- فشلها في حل الأزمة اليمنية وإنهاء الصراع بين الأطراف المتحاربة الداخلية، أو إيقاف الحرب التي شنتها قوات

التحالف على اليمن. وهذا الفشل ناتج عن عدم إدراك واستشعار المفاوضين اليمنيين – وفد صنعاء، ووفد الرياض- المسؤولية الملقاة على عواتقهم، وأنهم يفاوضون من أجل أمن واستقرار الوطن، الذي هو وطن الجميع، وليس خاصا بحزب، أو جماعة، أو طرف سياسي معين.

3- كان العمل الدبلوماسي بآلياته ووسائله المختلفة هو الأنسب في التعامل مع بعض الأزمات والمنازعات الدولية، وهو ما يؤكد أهمية ومحورية الدبلوماسية، من خلال العمل الدبلوماسي في إدارة العلاقات الدولية.

الهوامش والإحالات:

1) أبو الوفاء، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية: 24.
2) الرشيدي، التسوية السليمة: 20.
3) حسين، التنظيم الدبلوماسي: 18.
4) نافعة وآخرون، مقدمة في علم السياسة:2/ 13.
5) مقلد، العلاقات السياسية الدولية: 11.
6) عبيدان، التمثيل الدبلوماسي والقنصلي: 64.
7) حسين، موسوعة القانون الدولي: 36.
8) أبو عامر، الوظيفة الدبلوماسية: 56.
9) سرحان، قانون العلاقات الدبلوماسية: 16، 17.
10) صابريني، الدبلوماسية المعاصرة: 167.
11) زكي، الدبلوماسية في عالم متغير: 30.
12) القيار، مفهوم الدبلوماسية: 11.
13) المرجع نفسه: 12.
14) سلمان، العلاقات الدبلوماسية: 15.
15) كريفتش، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية: 100.
16) الفتلاوي وحوامدة، القانون الدولي: 2/ 50.
17) الشامي، الدبلوماسية: 11، 12.
18) توفيق، مبدأ العلاقات الدولية: 25.
19) العطية، القانون الدولي العام: 20، 21.

20) حاصيلا، حداد، القانون الدولي العام: 30.

21) أبو بكر، العلاقة بين العلاقات الدبلوماسية والعلاقات القنصلية: 47.

22) حسن، الدبلوماسية الدولية: 77، 87.

23) المرجع نفسه: 77، 87.

24) عبدالقادر، دور الدبلوماسية الحديثة: 40، 41.

25) العواضي، القانون الدولي العام: 60.

26) عبد الغفار، فض النزاعات: 37.

27) الشرق الأوسط، محادثات السلام اليمنية،17 يونيو 2015م. الشرق الأوسط، محادثات السلام اليمنية،17 يونيو -https://www.france24.com/ar/20150616. 2015 فرانس 24/رويترز

28) المرجع نفسه.

29) https: //sabq.com: article: 15/12: 2015

30) https: //www.aljazeera.net/news/politics/2018/15/.

31) الشرق الأوسط، محادثات السلام اليمنية،17 يونيو 2015م nayrouz.com.

32) https: //sptnkne.ws/mEYk

33) الشرق الأوسط 8-9-2018م. nayrouz.com.

34) وكالة نيوز الإخبارية 6 كانون الأول 2018م. www.nayrouz.comوكالة نيروز.

35) الشرق الأوسط 6-12- 2018م. علي المحدثات ان تتناول المخاوف الحقوقيه الكاتب هيومان رايتس وواتش

36) https: //www.aljazeera.net/news/politics/2018/12/13/.

37) وكالة نيوز الإخبارية 6 كانون الأول 2018م. https://www.hrw.org/ar/news/2018/12/06/324932

38) https: //www.babnet.net/festivaldetail-173571.asp

39) https: //arabic.rt.com/middle_east888660".

40) https: //arabic.rt.com/middle_east/988660".

41) العربي العالم أخبار | 11.06.2019 | 10: 57 GMT

42) https: //www.alayyam.info/news/

قائمة المصادر والمراجع:

1- ابن سلمان، سعيد، العلاقات الدبلوماسية، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، د.ت.

2- أبو الوفاء، أحمد، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، دار النهضة للنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، 2001م.

3- أبو بكر، منيرة، العلاقة بين العلاقات الدبلوماسية والعلاقات القنصلية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2013م.
4- أبو عامر، علاء، الوظيفة الدبلوماسية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، د.ت.
5- أحمد، عبد الغفار محمد، فض النزاعات في الفكر والممارسات الغربية، الكتاب الأول - الدبلوماسية الوقائية وضع السلام، دار هوم للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2004م.
6- توفيق، سعد حقي، مبدأ العلاقات الدولية، دار الثقافة للدراسات والنشر، لبنان، د.ط، 2009م.
7- حاصيلا، محمد عرب، سليم حداد، القانون الدولي العام، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان، ط1، 2008م.
8- حسن، يوسف، الدبلوماسية الدولية، المركز القانوني للإصدارات القانونية، القاهرة، ط1، 2011م.
9- حسين، خليل، التنظيم الدبلوماسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2012م.
10- حسين، خليل، موسوعة القانون الدولي، منشورات حلبي الحقوقية، عمان، ط1، 2012م.
11- الرشيدي، أحمد محمد، التسوية السليمة لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة، دار الإمارات للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2002م.
12- زكي، فاضل، الدبلوماسية في عالم متغير، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، د.ط، 1992م.
13- سرحان، عبد العزيز، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، مطبعة عين شمس، القاهرة، ط1، 1974م.
14- الشامي، علي حسين، الدبلوماسية - نشأتها، وتطورها، وقواعدها، ونظام الحصانات والامتيازات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط5، 2011م.
15- الشرق الأوسط 6-12- 2018م.
16- الشرق الأوسط 8-9-2018م.
17- الشرق الأوسط، محادثات السلام اليمنية،17 يونيو 2015م.
18- الشرق الأوسط، محادثات السلام اليمنية،17 يونيو 2015م.
19- صابريني، غازي حسن، الدبلوماسية المعاصرة، الدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002م.
20- عبدالقادر، زقير، دور الدبلوماسية الحديثة في فض المنازعات الدولية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002م.

21- عبيدان، يوسف محمد، التمثيل الدبلوماسي والقنصلي في النظرية والتطبيق، دار الكتب القطرية، قطر، ط1، 2001م.
22- العطية، عصام، القانون الدولي العام، دار النشر مكتبة السنهوري، بغداد، ط1، 2014م.
23- العواضي، بدوي عبدالله، القانون الدولي العام وقت السلم والحرب وتطبيقه على دولة الكويت، دار الفكر، دمشق، 1980م.
24- الفتلاوي، سهيل حسين، غالب عواد حوامدة، القانون الدولي ج 2، دار الثقافة للدراسات والنشر، لبنان، ط1، 2009م.
25- القيار، عادل محمد، مفهوم الدبلوماسية، دار الوسيم للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2011م.
26- كريفتش، مارتن، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث والنشر، دبي، ط1، 2008م.
27- مقلد، إسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ط4، 1985م.
28- نافعة، حسن (وآخرون) مقدمة في علم السياسة -الجزء الثاني: الدولة والعلاقات الدولية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2001م.
29- وكالة نيوز الإخبارية 6 كانون الأول 2018م.

30- https: //arabic.rt.com/middle_east888660".
31- https: //sabq.com: article: 15/12: 2015
32- https: //sptnkne.ws/mEYk
33- https: //www.alayyam.info/news/
34- https: //www.aljazeera.net/news/politics/2018/12/13/.
35- https: //www.aljazeera.net/news/politics/2018/15/.
36- https: //www.babnet.net/festivaldetail-173571.asp